الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع:

المجتمع المدني عند جون لوك

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:

عبد الرزاق سامية

إشراف الأستاذ:

د. لصقع الربيع

السنة الجامعية: **(2020/2019)**

"رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي"

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا المختار

أولا: أشكر الله عز وجل لفضله على إتمام هذا البحث

والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

ثانيا: ومن ثم يقتضي مني واجب الشكر والاعتراف والفضل أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان

*إلى الأستاذ المشرف" لصقع الربيع " الذي لم يبخل علينا جهدا في نصحي وتوجيهي لإتمام هذا البحث في جامعة لمسيلة " محمد بوضياف"

*سطور كثيرة نمر في الخيال ولا يبقى لنا في النهاية المطاف إلا القليل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق الدراسة كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد للإتمام بحثي

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل نفس مفكرة تتطلع إلى غد أفضل

إلى من لا يمكن لكلمات أن توفي حقها إلى من لا يمكن

للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى القلب الناصع البياض والدتي الحبيبة

لى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى من كل متنه وجفت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من شق البحر وظروف الحياة لتوفير لنا الحياة إلى من أزال الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم

لى قلبي الكبير أبي العزيز

إلى والدي الذي تلقيت منه الدعم والمؤازرة والدعاء لي بالتوفيق

والديا حفظكم الله ورعاكم وسدد خطاكم جزاكم الله عني كل الجزاء

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي وأخي الوحيد حفظه الله وأطال

عمره: رياض عبد رزاق

إلى الروح التي أسكنت روحي الكتكوت أختي الصغيرة لجين عبد الرزاق

وإلى عائلتي المستقبلية الكريمة عائلة محمد عديلي

أن تفتح الأشرعة وترفع المرساة في بحر الحياة التي تضيئها إلا قنديل الذكريات ذكريات البعيدة الذين

أحببتهم وأحبوني أصدقائي الأعزاء إلى زملائي في قسم

الفلسفة إلى من أعرفه من بعيد ومن قريب

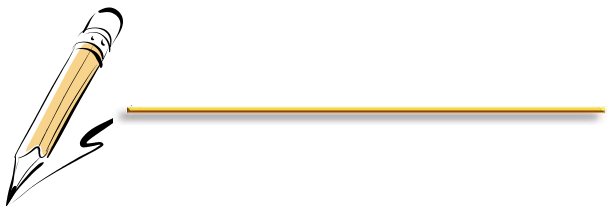

مقدمة

مقدمة:

كان القرن السابع عشر وليد لفكر ومفكرين زرعوا بذور القومية ومفاهيم الدولة والأمة، ونقل مجال التفكير السياسي من ثنائية الكنيسة والسلطة الزمنية إلى ثنائية الحاكم والشعب معا داخل المجتمع المدني، لأن في الحالة الأولى الطبيعية كانت عشية الإنسان للحروب وقلل من سبب الخلافات وصراعات لعدم وجود قانون أي غياب سلطة هذا ما دعا إليه هوبز، بينما كان جون لوك يصفها بحالة من الحرية والمساواة وهي حالة ينعم فيها الإنسان بالسلام، ولقد وافق جون لوك لانتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية وإنشاء دولة من أجل الإبقاء على هذه الحالة الطبيعية والحفاظ على هذه الحقوق وتحقيق المساواة بين الناس ومنه توطدت العلاقة بين الأفراد لبلوغ الأمن والسعادة فكان لا بد من عقد اجتماعي للخروج من الحالة الطبيعية لتكوين مجتمع مدني ومنه قد اتضح للناس جميعا أن الدولة العلمانية القائمة على أسس جديدة وهي وحدها القادرة على استعادة الأمن والنظام والطمأنينة إلى قلوب الناس وعلى كل حال فإن الدولة العلمانية استفادت من انهيار وحدة الكنيسة والحق أن كل من البروستانتية والكاثوليكية حاولن السيطرة على الدولة وذلك بغية تدمير الواحدة منها للأخرى لكن ذلك التحريض الديني على الثورة لم يلق على المدى الطويل القبول من الناس إلى الناس الذين يتقون إلى السلام والطمأنينة ويسعون إلى قيام مجتمع مدني بعيد عن الصراع والتعصب الديني.

وهذا ما يجعل فكرة العقد الاجتماعي نتيجة ضرورة وحتمية لحالة الطبيعة إذ أن صيغة العقد تكون متأثرة بما يفترضه كل فيلسوف في تلك الحالة وليكتمل هذا العقد لا بد من قوة فوقية تجبر الصدع وتعمل على تلبية المطالب من منظور ما ولما كان هذا الشرح يسري في الكثير من الدول وينخر في كثير من السلطات انتهى بعض الفلاسفة ومن بينهم جون لوك لا بد من وجود سلطة وحكم غير مقيد يضبط سيرورة الحياة والحفاظ على الممتلكات والملكية للمواطنين وما دامت السلطة قوية فإنها تمنع الفوضى وتدعم النظام، داعما بذبلك

الملك الذي احتوى الصراع والأعباء مشيرا إلى أن فلسفة السلطة المدنية والسياسة والصناعة البشرية للتنين العملاق (الدولة) والعهود والمواثيق والولاء والقضاء هي محل تبادل بين الطرفين ويحكمها طرف واحد وحماية الملكية ودائرة النفوذ تتماشى وإطلاقية الحكم ومنه تحول ظلمات القرون الوسطى إلى حركة إصلاحية مثلت قطيعة مع كل معرفة ارتبطت بأفكار ومفاهيم يرجع الفضل فيها إلى فلاسفة العقد الاجتماعي ومن أبرزهم جون جاك روسو وتوماس هوبز وروسو وجون لوك من خلال مساهمتهم الفكرية والسياسية المحدد لبصمات المجتمع السياسي ومنه استطاع جون لوك أن يلعب دورا هاما في انتقال الانسان من الطور الطبيعي إلى المجتمع المدني وتأسيس دولة في توجيه السياسة وتشكيلها ووصف حكومة المواطن ومبادئ المطالبة بالمساواة والحق في المشاركة السياسية والاجتماعية داخل المجتمع السياسي ومنه أوضح بدقة الانتقال إلى مجتمع مدني سياسي تحكمه دولة القانون قبل كل شيء.

وعلى السلطة السياسية أن تضبط أفعال المواطنين وتصرفاتهم في ظل وجود قانون وصفي يقوم على أساس العدل والمساواة والحفاظ على الحرية والأمن والاستقرار والحكومات تتماشى ضمن هذه السيادة لتحقيق المدنية في العقد الاجتماعي وحالة الطبيعة إنما هي بوجود السيادة والحرية الشخصية بالحق والقانون وعدم الموافقة على السلطة المطلقة والتصرف العقلاني وفق نظرة إيجابية فلا سلطة تعلو فوق سلطة العقل والعدل وقوانين الطبيعة وثم فالعقد الاجتماعي يخضع للتنازلات دون إلزام أو إكراه ولا شك أنه إذا كان عدم الاهتمام بالجانب الميتافيزيقي الماورائي الذي يتعارض مع الماديات فالحكومة المدنية والعقد الاجتماعي والسلطة تكون في غير جيدة بالدين ككل أو الكنيسة التي كانت تسيس شؤون العامة وتفرض قوانين كهنوية ومن أجل فرض هذه السلطة لتحقيق عقد اجتماعي في ظل حكومة مدنية مستقرة على حد نظرتها.

الاشكالية الرئيسية في البحث

وللغوص في فكر جون لوك وجب علينا محاولة الإجابة على الاشكالية القائلة: ما هو المجتمع المدني؟ وماهي الدوافع للمرور إلى المجتمع المدني؟ وهل كان ذلك المرور ممكنا دون تعاقد الأفراد؟ وكيف يكون هذا الحكم من خلال سلطة الحاكم؟ ومدى ارتباط السلطة بالمجتمع؟ وما هو دوره وأهميته؟ وما هي الغاية للمرور إلى المجتمع المدني؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ارتأيت اعتماد الخطة التالية:

حيث تناولت في البداية مقدمة تناولت فيها التعريف بموضوع البحث ثم طرحت الاشكالية الرئيسية بتفرعاتها الجزئية ، ثم تحدثت في مدخل عام عن بوادر ظهور الفكر السياسي الحديث فضلا عن تعريجي عن الحديث عن جون لوك، أما الفصل الأول فكان تحت عنوان ماهية المجتمع المدني ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول يتضمن مفهوم المجتمع المدني ثم المبحث الثاني بعنوان التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني والذي يتضمن ثلاثة تصورات تاريخية:

1-مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والكلاسيكي.
2-مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث.
3-مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.

أما الفصل الثاني كان بعنوان نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني عند جون لوك مقسما إلى ثلاثة مباحث ومنه المبحث الأول بعنوان من الطور الطبيعي إلى نشوء المجتمع المدني، أما المبحث الثاني كان بعنوان مفهوم المجتمع المدني عند جون لوك أما المبحث الثالث يتضمن عنوان دور وأهمية المجتمع المدني عند جون لوك.

أما الخاتمة فهي تتضمن أهم النتائج المترتبة عن كل مبحث لهذا الفصل

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على "المنهج التاريخي" و" المنهج التحليلي" لانسجامه مع طبيعة الموضوع.

وفيما يخص المنهج التاريخي فكان الغرض منه عرض مجموعة الأفكار التي كانت سائدة قبل جون لوك، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض المفاهيم السياسية التي تطرق إليها جون لوك حول تعريفه لفكرة المجتمع المدني ومفهوم السلطة والعقد الاجتماعي

الدراسات السابقة

أما المادة العلمية التي اعتمدت عليها فهي جملة من المصادر والمراجع اذ اعتمدت على أهم المصادر لجون لوك منها المصدر الرئيسي في الحكم المدني، يعتبر المصدر الأساسي التي تكلم فيه عن تكوين المجتمع المدني وكيفية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، أما كتابه الثاني (الحكومة المدنية ومدى وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي) التي دفعته الحركات السياسة والثورية لكتابتها وخبرته في العمل السياسي، وتتجلى الظروف العامة والخاصة لكتابة هاذين المصدرين أما عن المصدر الثالث بعنوان (رسالة في التسامح) الذي تكلم فيه جون لوك عن عدم مسامحة المخالفين للقانون المدني أي القوانين التي تشرعها السلطة وهذا من خلال تطلعنا في ما يحتويه بحثنا، حيث كانت غاية الحكومة كأساس لإنشاء الحكم المدني، ومن خلال هذه المؤلفات استطاع أن يلعب دور المفكر والفيلسوف. والسياسي في حياة الشعب الانجليزي في الماضي والحاضر وحتى المستقبل حيث تردد أثر في نفوس قرأته خلال مؤلفاته التي تتحدث كثيرا عن الأمور السياسية كالحرية والمساواة ونظام الحكم لدولة والشعب.

وكذلك الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي بإضافة مصدره الثالث رسالة في التسامح ومنها اعتمدت على مجموعة من المراجع وبعض الموسوعة والمعاجم لضبط المصطلحات.

دواعي اختيار وآفاق البحث: ومنه أسباب اختياري لهذا الموضوع فتتمثل في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: فتعود إلى ميولي ورغبتي في دراسة هذا الموضوع نظرا لمحبتي لهذا الفيلسوف جون لوك وعلاقته بالنظام السياسي وخاصة محبتي لعصر النهضة المتميز بالسياسة وهذا من أجل اثراء الرصيد المعرفي.

الأسباب الموضوعية: نظرا لتطور البحث الفلسفي المتواصل في مفهوم الإنسان بشكل عام والسياسة بشكل خاص أعطانا دفعة من أجل البحث في هذا المجال لمحاولة الإجابة عن أهم الإشكاليات الكبرى عن هذا الموضوع المجتمع المدني عند جون لوك .

ومن حيث منظوري التالي لتلك الحقوق هو أن الناس يولدون ويبقون أحرارا متساويين في الحقوق فبدل أن يكون بإمكان التجمع السياسي أن يسيء لهما، فإن هدفه وواجبه يكون في الحفاظ عليها وحمايتهما أي ضمانهما وتمكين في نفس الوقت من تنمية كل ما تتضمناه من افتراضات.

الصعوبات والعراقيل

أما الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث تمثلت في صعوبة فهم لغة المصادر وجهة أخرى نقص في مراجع حول الموضوع لشرح بعض المفاهيم الفلسفية، ومن الصعوبات التي واجهتني أيضا في إنجاز هذا البحث والتي تعتبر كعائق لاتمام مذكرتي وهي ظاهرة المرض الذي تسلط على العالم وهو فيروس كرونا الذي حبسنا في المنازل وعدم التواصل مع الأستاذ وهذا عائق كبير وصعوبة حادة وكذلك عدم ذهابنا إلى المكتبات لتزويدنا بعض المراجع التي تفيدنا في إنجاز هذا البحث وكذلك نظرا إلى منطقتنا التي منعدم فيها الانترنيت وهذا كل يعتبر صعوبات عرقلتنا في إنجاز هذا البحث ولكن برغم من ذلك لقد تم تجاوز

هذه الصعوبات بعون الله أولا واجتهادي الخاص وكذلك بأستاذي المشرف على إنجاز هذا البحث سواء بتزويده ببعض المراجع أو بنصحي وإرشادي.

افاق البحث

أتمنى أن يكون بحثي مساهمة في اثراء البحث العلمي في قسم الفلسفة ليستفيد منها كل طلابه خاصة المهتمين منهم بالفكر الغربي.

مدخل عام:

البوادر الأولى لظهور الفكر السياسي الحديث

مدخل عام: البوادر الأولى لظهور الفكر السياسي الحديث:

يعتبر عصر النهضة من أهم المراحل التاريخية التي مهدت لظهور الفكر السياسي الحديث في جميع نواحيه ومجالاته المتعددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في الجامعات والمعاهد الدينية، فاشتدت حولها الحركة العلمانية والفكرية التي ظهرت وبدأت كثورة جديدة في هذا العصر

ويعتبر عصر الاكتشافات الكبرى "والإصلاح" هو فترة من التحولات الكبرى في جميع ميادين النشاط كتعبير علني مذهل عن التوسع الاقتصادي والديمغرافي العام الذي كانت نتائجه الاجتماعية والسياسية بالغة الأهمية وتعبر بعض التجديدات في الشرائح القيادية للمجتمع ومنه" الفلسفة الحديثة عبارة نطلقها عادة على التيارات الفكرية التي انتشرت أفكارها إبتداء من القرن السابع عشر من نهاية القرن التاسع عشر، كما أن الفلسفة القديمة عبارة نطلقها على التيار الفكري الاغريقي الذي ساد خاصة في بلاد اليونان وجنوب إيطاليا فيما بين القرون السادس قبل الميلاد والثاني الميلادي وفلسفة العصور الوسطى تطلق على الفكر الفلسفي والديني فيما بين القرون الثالث الميلادي والرابع عشر ميلادي[1]

ومنه يتضح أن الفلسفة الحديثة ظهرت في القرن السابع عشر في نهاية القرن التاسع عشر وأهم خصائصها عصر النهضة الأوروبية في إيطاليا هو التحرر من سلطات الكنيسة ورجال الدين، ومن قواعد الأخلاق المتفق عليها، ومن فلسفة المدرسة التي أتت بها العصور الوسطى ومنه يوجد نوعان من السلطة: السلطة المدنية وتتمثل في الحكومة القائمة، والسلطة الدينية تتمثل في البابا " ويلاحظ أن البابا كان يتدخل في شؤون الملوك ورؤساء الحكومات حتى أن رضى الله تعالى كان يقاس بمدى استمرار البابا في الحكم، ولم يمنع كل هذا

[1]– ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، الناشر دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، دط 2001 ص43.

البابوات القساوسة من ارتكاب المعاصي حتى اصبحوا مثالا للفساد والانحلال الخلقي والبعد عن الدين"[1]

ولهذا عصر النهضة يتميز بسلطتين التي تحكم في لحكم أي دولة خاصة بالمواطن وعلاقته بالحاكم (ملك) أما السلطة الدينية لها علاقة بالسلطة المدنية فهي تتعلق بأمور أخرى التي يتولاها البالبا وهذا الأمر كان سائد في لعصر في بدايات الأولى وهذا ما أدى بارتكاب المعاصي الفساد وبروز الظواهر القاسية وما أدى بهم البعد عن الدين.

ومنه يتبين أن عصر النهضة له مجال فكري عميق بما يحتويه من نظام سياسي اقطاعي يميز سمات أساسية منها سياسية واقتصادية

" إذ أن حضارة النهضة وثقافتها اللتان تغزوان الأن أوروبا مع التلون بألوان إقليمية كانت قد اتخذتا سبيلهما في ايطاليا في القرون التي سبقت، وكانت الحماسة لاكتشاف العصر القديم عنصرا هاما من عناصرها بطابعه الأصيل الفكرة والفنون والآداب، لكن الكنيسة ظلت كما في العصر الوسيط (قائمة في صميم الحياة الناس) مستبقة (سيطرة الدين الخفية والكلية على الناس)."[2] كانت حضارة النهضة ذات فكر سياسي لم يكتسب بعد استقلاله التام حيث أصبحت ذات اتجاهات مؤيدة لتقدم السلطة المطلقة واتجاهات معادية لها وهي التي سوف يرثها القرن السابع عشر، ومنه " تراث العصر الوسيط تتشدد من حولها الحركة العلمية والفكرية التي بدأت في عصر النهضة، فترى رجال مستقلين يعملون على تنمية العلم الجديد، الرياضي منه وطبيعي، فيؤلفون الجمعيات أو الأكاديميان، وينشئون المجالات لإذاعة بحوثهم والمناقشة فيها"[3] ويتضح لنا مما سبق ذكره أن الحركة الفكرية والعلمية هم الذين ظهروا في عصر النهضة يعملون على تنمية العلم الجديد وتطويره في مخلف المجالات الذي يشرف عليها رجال الأعمال مستقلين فيؤلفون منه جمعيات ومجلات

[1] – ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، مرجع سابق، ص46،

[2] – جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة ناجي الدرواشة، لدار التكوين، الطبعة الأولى 2010، ص 343 .

[3] – يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار معارف (القاهرة –مصر)، الطبعة الخامسة، 2012، ص50.

أكاديمية تعمل على تطوير الحركة الفكرية والعملية وخاصة في مجال السياسة " وترى رجالا أخرين يستحدثون مذاهب فلسفية كانت والأصول التي نسج عليها الفكر الحديث، ففي انجلترا يتوطد المذهب الحسي بفضل فرنسيس بيكون وتوماس هوبز* . وجون لوك ... ولو أن ترجع إلى المدرسين أثرها إلى جميع المفكرين، يصطفها فريق منهم، ويعارضها فريق اخر وستظل الفلسفة إلى أيامنا تابعة لها"[1] .

كما تميزت هذه المرحلة بتبلور الفكر السياسي، واشتدت تطلعا مع فلاسفة هذا العصر(عصر الأنوار) الذين قاموا بوضع قوانين الطبيعة الإنسانية الفردية منها والاجتماعية.

النهضة واهتمامهم كان بشكل ملحوظ في هذا العصر وخاصة في مجال السياسة الذي شغل فكر العديد من الفلاسفة ورجال القانون أمثال. جون لوك– وجون جاك روسو– وهوبز. وكان هذا الأخير الذي عمل على تطبيق فلسفته المادية النفسية في دراسة الدولة، ومذهب دفيوم هيوم التجريبي في نقد السببية والاعتماد على الملاحظة في دراسة الظواهر الطبيعية والأخلاقية منها والسياسة كما ينطبق هذا القول على كل من جون ستيوارت مل. فكل منهم سعى إلى تحقيق التكامل الذي يساعد تكوين المناخ الفكري حسب قوانينهم وقواعدهم العلمية والفكرية، كما أنهم نادوا بتحرر من كل القيود، بالإضافة إلى قيود الكنيسة التي كانت تبدى سيطرتها في البوادر الأولى قبل ظهور الأنظمة السياسية والديمقراطية في جميع الأمور حتى

*- **توماس هوبز**: هو أول الماديين، وأكبر أنصار الحكم المطلق قبيل تقويضه دخل الجامعة أكسفورد في الخامسة عشر يتلقى المنطق المدرسي والطبيعات دون كبير اهتمام، تم جعل يطالب الآداب القديمة وبخاصة المؤرخين والشعراء، وحدث أنه سافر إلى فرنسا إقام بها سنتين(1629–1631) فعرف فيها مبادئ وأعجب بالمنهج القياسي وعول على اصطناعه وعاد إلى القارة سنة 1634 وجاءت الصورة الأولى لفلسفته في كتاب مبادئ القانون الطبيعي والسياسي دونه سنة 1640 وقسمه إلى ثلاثة أقسام: الأولى في الطبيعة الإنسانية أو المبادئ الأساسية للسياسة والثاني في الهيئة الاجتماعية والثالث في المواطن ثم نشر كتابه في الجسم (1655) وهو يحتوي على المنطق (يوسف كرم تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق، ص ص 61–62).

[1]– يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص50.

على الجهد البشري فيفصل جهود هؤلاء المفكرين السياسة تغيرت الأحوال في أوروبا إلى الأحسن بعدها عاشت فترات مظلمة.

فالفلسفة اليونانية التي بدأت تاريخها بالبحث في الطبيعة PHYSIS كانت تنطوي في الواقع على مسلمات وافتراضات خاصة بها. كان اليونان يفترضون أن الموجودات حالة نهاية كاملة تبقي البقاء عليها وتكون غاية لحركتها وهذه الحالة لم تخلق الآلهة... فكون الإنسان يتكلم كان عندهم شيئا طبيعيا أما كونه يتكلم لغة معينة فهذا يرجع إلى القانون أو الاتفاق فهو أمر وصفي[1].

ومنه كانت الفلسفة اليونانية بدأت بالبحث في الطبيعة التي تعتبر الطور الأول الذي كان يعيش فيه الإنسان البدائي الذي كان له قانون الطبيعة الذي يلجئ إليه كل الموجودات المبني على المسلمات والافتراضات العقلية.

أما جون لوك فلان منهجه التجريبي في دراسة طبيعة الإنسان ومدى علاقته بالعالم الخارجي والحياة المدنية السياسية لإنشاء مجتمع مدني له قانون من طرف السلطة وصالح غايته حفظ الملكية وحماية سلامة المواطنين في الأمن والاستقرار.

[1] – أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف(القاهرة، مصر) الطبعة الخامسة، 1995، ص6.

1- سيرة الحياة وفكر جون لوك الفلسفي :

أ- سيرة حياة لوك:

ولد جون لوك 29 أغسطس عام 1632 في مدينة رونج تون wrigton بمقاطعة سومرست somerset، في أسرة معروفة بمركزها السياسي حيث كان والده محاميا كبيرا من جماعة البيوريتان (المتطورون) PURITONS .

قضى لوك طفولته في سومرست، وفي الرابعة عشر أرسله أبوه إلى المدرسة الثانوية واستمر يدرس بها أربع سنوات ثم التحق بجامعة إكسفورد ... وعلى الرغم من ذلك أحب الفلسفة لسبب بسيط هو أنه في أوقات فراغه كان يقبل على قراءة كتب ديكارت فأعجب به لوضوح فكره وفضله على الفلاسفة الذين تعلم عليهم في الجامعة، ولا يفي ذلك أن لوك كان مؤمنا بكل ما قاله ديكارت فقد ثار ثورة قاسية .

وكان له ذلك عم 1674 حيث قبلته أكسفورد لتحضير رسالة الدكتوراه في الطب وقد ثبت نفسه طبيبا ناجحا لكنه لم يأخذ الطب مهنة له.

ومن سوء حظ لوك أنه لم يستمر في طريقة البحث الفلسفي، فقد جذبته الاتجاهات السياسية واختاره وزير الخارجية ليرأس بعثه دبلوماسية إلى ألمانيا وكانت محنة لوك معقدة فلما أحس ذلك غادرة لنون عام 1675. ومنه سافر إلى هولندا واستقر بها وهناك عكف على تأليف أول وأهم كتبه وهو "مقال في العقل الإنساني" واستمر في تأليفه 15 سنة .

وكانت اهتمامات لوك متعددة فلسفية وطبية وسياسية وغيرها من الاهتمامات البشرية ومات لوك نتيجة الصفق الذي كان يعانيه من مرض الربو في 28 نوفمبر 1704[1].

[1] - إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، مرجع سابق، ص ص 253-254.

وما يمكن أن نلمسه في حياة لوك أنه أخذ سياسة أثر على والده المحامي وكان سببه لدخول في عالم الفلسفة سببه أنه كان في وقت فراغه يقرأ كتب ديكارت فأعجب بفكره وفضله على الفلاسفة فتأثر به، وكان له من جهة أخرى مجال في الطب وتخرج طبيبا ناجحا، فكانت وفاة جون لوك نتيجة الضغط ومرضه الربو في 28 نوفمبر 1704، أما فكره فكان انشغاله بالقضايا الفلسفية المتعلقة بالسياسة و التسامح الديني والأخلاق ونظرية المعرفة .

مؤلفاته:

لقد ترك جون لوك من خلال فكره المتأثر بديكارت وما خلفه من كتب سياسية وك>لك تأثره بوالده السياسي (المحامي) رجل قانون ومنه فخلف جون لوك العديد الموضوعات من أعماله المتنوعة في المعرفة التي تتضمن : السياسة والأخلاق و العلمية بما فيها (نظرية المعرفة) وك>لك التربية ومن أهمها :

1/مقالة في العقل البشري (الإنساني)1671 :

ON ESSAY CONCERNING HUMAN UNDERSTANDING.

2- مقالة تتعلق بالأصل الحقيقي واستمرار ونهاية الحكومة الأهلية

3- بعض الأفكار عن التربية 1695-1693

4- كيف يعمل العقل ؟

5- روح التسامح 1692 .

6- معقولية النصرانية 1695 .

7- رسالتان في الحكومة (1694-1690)[1] .

[1] - إبراهيم مصطفى إبراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم، مرجع سابق، ص ص 255-256،

الفصل الأول :

ماهية المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني.

في الفكر الغربي الكلاسيكي

في الفكر الغربي الحديث.

في الفكر العربي المعاصر.

الفصل الأول: ماهية المجتمع المدني:

قبل البدء والحديث عن مفهوم المجتمع المدني يجدر بنا الإشارة إلى التطور و النشوء التاريخي لهذا المفهوم، يضن الكثير أن هذا المصطلح سهل البحث فيه الفهم فيما يحتويه، لن هذا المفهوم غير ذلك وهذا راجع إلى ضخامته واتساع مفهومه.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني:

يعرف مفهوم المجتمع المدني بأنه مفهوم شامل وهذا لديه تاريخ طويل في مختلف العصور وأنه مفهوم يعرضه الكثير من المفكرين والفلاسفة، ويرجع هذا إلى أهمية موضوعه أي أن المجتمع المدني يوضح لنا التطور الحضاري والتنمية الشاملة، وقد تختلف تعريفات حول هذا المفهوم منه مجتمع إلى آخر، حسب الظروف والتطور الثقافي والسياسي وفي هذا السياق يهدف المجتمع المدني المحافظة على حقوق الإنسان، وتحقيق الديمقراطية ومنه يعرف أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مختلفة منها سياسية واجتماعية واقتصادية التي تعمل على فروعها المختلفة ومنه المجتمع المدني لديه خصوصيات التي سنتطرق إلى توضيحها.

لعلنا نتفق في البداية عن أن المجتمع المدني مؤسسة "كباقي المؤسسات الأسرية" والشركات والجمعيات، بحيث لديه عدة وجهة نظر مختلفة فهناك من يرى أن المجتمع المدني يقلل من سلطة الدولة على المجتمع لأنه يهدف إلى تكوين مواطنين أحرار ومن جهة أخرى هناك من يرى أن المجتمع المدني والدولة وجهان لعملة واحدة أي المجتمع المدني الوجه الآخر للدولة ومنه نقتبس القول "الأهم في ذلك أن هذه القضايا حال مناقشتها في إطار المجتمع المدني كقضية عريضة وأساسية، نجدها تشكل منظومة دقيقة لها

خصوصيتها من خلال ما تطرحه من مفاهيم، وأساس وأهداف المنظومة لا شك تضم كعناصر أساسية كل من المجتمع ككل، والفرد والمواطن، والسلطة"[1].

ويتضح لنا مما سبق ذكره أن المجتمع المدني موضوع كباقي الموضوعات كالأسرة والمجتمع والجمعيات ويعتبر كمنظومة خاصة لها مفهوم وأسس وأهداف بحيث يهدف المجتمع المدني إلى هدف رئيسي وأساسي هو إيجاد طريقة لتوفيق العلاقة بين العناصر الثلاثة: المجتمع، والفرد والمواطن، والدولة وهذا راجع لتشكيل منظومة دقيقة تخلو من الصراعات والحروب من حيث تكون لها خصوصية مميزة.

ومنه يشير هذا المفهوم أن المجتمع حسب المناقشة أن يكون مستقل بذاته لأن ذلك "يعود تكوين المجتمع المدني إلى حيز مستقل من الجماعات التي توجد خارج الشبكة الرسمية للسلطة الحكومية وتتطلب نوعا من الاستقلالية عنها، ولكن في الوقت ذاته، ومن وجهة نظري أيضا، يرتبط هذا الحيز بقيم أخلاقية معينة تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة لمجتمع ككل"[2]، بمعنى أن المجتمع المدني مستقل عن المؤسسات التي تكون خارج الحكومة أي أنه كمؤسسة مستقلة بذاتها ومن جهة أخرى نجد أن هذا المفهوم يرتبط بقيم أخلاقية معينة بحيث تكون لديها أهمية ودور بالغ للأفراد المجتمع ككل.

"وتعريف المجتمع المدني لا يسمح بالرجوع إلى البدايات الأولى لظهور المجتمع المدني واقعاته تداوله مفهوم وتشكله كنظرية متكاملة، ولكن يمكن الإشارة إلى أن البدايات تداوله مفهوم المصطلح المدني كان في الغرب وتحديدا مع منظري العقد الاجتماعي في توماس هوبز وجون لوك ومنتسيكو وفي بداية تداوله مع توماس هوبز كان يعني الدولة،

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، دار النسر منتدى مكتبة الاسكندرية، القاهرة، دط، 1997، ص15.

[2] – ستيفن ديلو: التفكير سياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص51.

فالمجتمع المدني كان يفي الدولة، فالمجتمع المدني كان نفيض لمجتمع ما قبل الدول"[1]، بالمعنى يتضح لنا أن المجتمع المدني هو أداة يستعملها الفرد لتقليل من دور السلطة (أي كبح السلطة) حيث كنت ولادته مع الغرب ومصاحبته مع الديمقراطية ومن خلال تعريف المجتمع المدني لا يمكن الرجوع به إلى البدايات الأولى وإنما يمكن الإشارة إليه في بدايات تداوله بمفهوم مصطلح مدني عند الغرب، حيث تبدأ مع منظري العقد الاجتماعي، حيث كان لكل فيلسوف نظرة خاصة حول هذا المفهوم، ومن ناحية الزمنية يتبين لنا أن المجتمع المدني ظهر خلال القرن الثامن عشر ومنه يتبين لنا "إن مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم تمت سياسة خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر، لإبراز تحول أوروبا من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية"، ومنه أن المجتمع المدني هو مفهوم متداول منذ القرن الثامن عشر بحيث يعتبر مصطلح أوروبي جاء من أجل تحول أوروبا من الاستبداد إلى الحروب والنهب إلى الديمقراطية والقانون.

وكذلك ترجع الأسباب التي دعت لظهور المجتمع المدني، حيث يتبين أنه ظهر من أجل التحول الأوربي إذ "ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى آدم فيرغسون الذي عنى به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر، وبعد فيرغسون تلقى هذا المفهوم الفيلسوف هيجل أي تشكل فكره حول المجتمع المدني، المرحلة الأولى لتطور هذا المفهوم"[2]، بالمعنى تعود بوادر المجتمع المدني إلى آدام فيرغسون الذي يفي بهذا المفهوم هو الانتقال من الحالة الوحشية التي نقصد بها الحالة الطبيعية التي كانت سائدة قبل المجتمع المدني إلى حالة التحضر والذي نقصد بها هي الحالة المدنية مرحلة القانون والسلام لا

[1] – صخري محمد مدون جزائري: نظرية المجتمع المدني بين التسلط السلطة وحرية الأفراد، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية الأمني والعربي والدولي، دط، دس،.

[2] – كلثوم زعطوط: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 33، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، دار الأزهر، 6 مارس 2018، ص39.،

مرحلة استبداد وحروب، حيث من تلقى هذا المفهوم هو فيرغسون ثم يليه الفيلسوف هيغل ومن هنا تتشكل فكرة حول المجتمع المدني وتعتبر المرحلة الأولى لهذا المفهوم.

حيث كان للمجتمع المدني فدف، وهذا نجده في الكثير من التعريفات ومنه نقتبس القول" والهدف من وجود مجتمع مدني هو السماح للأفراد باتباع مفاهيمهم الذائبة في الحياة، ولكن في الوقت نفسه في إطار احترام قيود والتزامات الفضيلة المدنية، أما إذا تبنيناه رؤية ناقدة سيكون الهدف هو تشريح العلاقة في سبيل الدفع بمسبوغات التغيير، ويقدم شكل بديل لصياغة العلاقة بين هذه العناصر"[1]، ومنه يهدف المجتمع المدني إلى أن يسمح للأفراد المجتمع التمتع بذاتيتهم في الحياة وفي الوقت نفسه، أما إذا كنا نتبناه من رؤية ناقدة سيتغير الهدف إلى ترشيح العلاقة بشكل مغاير النظرة الأولى، ومنه تقديم شكل بديل لصياغة العلاقة بين العناصر.

ومنه يتبين لنا المجتمع المدني ظهر في القرن الثامن عشر وفي نفس الوقت ظهر كمصطلح معارض "للحالة الطبيعية" الذي كان فيها الانسان تحت سيطرة الطبيعية "حالة وحشية" القوي يأكل الضعيف، لا توجد فيها قوانين تحمي المواطنين وعلى هذا الأساس ظهر المجتمع المدني الذي يعرف بالحالة المدنية وجود فيها قانون يحمي المواطنين من سلطة الطبيعية الوحشية وكذلك من أي سلطة أخرى وهي ما تعرف بمرحلة التحضر أي تطور المجتمع المدني من الحالة الطبيعية إلى حالة التمدن والتحضر، والمعروف أن المجتمع المدني يتغير بتغيير طبيعة كل مجتمع والظروف السائدة "وبالطبع يتغير مفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الايديولوجي المتكلم، فالمفهوم الليبرالي، لهذا المصطلح يختلف عن

[1] – كلثوم زعطوط: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة سابقة، ص39.

الفهم الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي، وكذلك عن الفهم الاسلامي له"[1]، ومنه يتضح أن المجتمع المدني له عدة مفاهيم حسب كل طبيعة المجتمع والمتكلم عنه، ومنه لديه عدة مفاهيم مختلفة فمثلا المفهوم الليبرالي يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي وكذلك عن الديمقراطي الراديكالي وكذلك عن الفهم الاسلامي وهذا راجع إلى اختلاف ظروف وطبيعة كل مجتمع، فكل مجتمع له مصطلحاته ومفاهيمه الخاصة بطبيعته.

كذلك في تمييز المجتمع المدني نجد سعد الدين ابراهيم يرى " أن المجتمع المدني يقتصر على المنظمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"[2]، ومنه يتضح قول في قول ابراهيم أن المجتمع المدني يقتصر على المنظمات التي تكون غير دولية أي غير حكومية خارج السيطرة وتكون ناشئة لخدمة المصالح العامة للمجتمع، وكذلك للمؤسسات التي تكون على شراكة معها.

وكذلك كما تشير الكاتبة المعاصرة جيا بيتكي الشتاين jea bit ke elchtayn بأن المجتمع المدني يتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، بحيث تعتبر هذه الجمعيات على شكل مؤسسات ثانوية مثل الأسرة والمنظمات الدينية، اتحادات العمال، الجمعيات الخيرية، منظمات الإحياء فالمجتمع المدني يضم العديد من المؤسسات التي تكون خارج نطاق الدولة، تخص المجتمع فقط، وحسب رأيها الشخصي لقد أضافن أي ضمت العديد من التنظيمات المعنية مثل نقابة المحامين الأمريكيين، الجمعية الطبية، وأيضا

[1] – غرمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 2012، ص44.

[2] – محمد علي أحمد مفتي: مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1435هـ.

مجموعات أخرى مهمة للمجتمع التي تدعم فئات عديدة من المجتمع وتجعله في تطور مثل الجمعيات الزراعية والجمعيات المستهلكين بحيث تكون هذه الجمعيات خارج سلطة الدولة[1].

لقد اتضح مما سبق أن المجتمع المدني يعتبر مؤسسة خارج سلطة الدولة وله العديد من المؤسسات الثانوية بحيث هذه المؤسسات تقدم مهمة للمجتمع وتجعله في تطور مستمر مثل الأسرة والجمعيات الخيرية وعندما نتكلم عن المجتمع المدني، يمكن النظر إلى البيئة الأخلاقية، بحيث يعتبر هذا الجانب خير مستقل وله أهمية خاصة وميزة للمجتمع تجعله يمتاز عن غيره من المجتمعات الأخرى، ومنه يتضمن هذا الجانب العديد من القيم الأخلاقية منها المساواة والفضيلة والخير ومن خلال هذه القيم يكون المجتمع في مستوى عالي عن المجتمعات الأخرى ويصبح مجتمع مدني له قيم أخلاقية وقوانين تحمي المواطنين وتجعلهم في حرية تامة في حياتهم.

ومن هنا يتبين بأن المجتمع المدني ثلاث مقاربات مختلفة "كما أشارت إليه روزنيلوم التي إحداهما تشير إلى مجتمع مدني ديمقراطي démocratie civil society والأخرى تشير إلى مجتمع خاص بالجماعات الوسيطية mediating، والثالثة تشير إلى رؤية الليبرالية التي تخص المجتمع المدني"[2]، ومن خلال هذه الجزئية بحيث يكون لكل المواطنين المجتمع لهم نفس الأهداف ونفس القواعد التي تطبق عليهم ومنه "في مجتمع من هذا النوع يكون متوقعا من جميع المواطنين أن يشتركوا في تحديد القواعد والمعايير التي سيتم وفقا لها حكم الجميع، في مجتمع ديمقراطي كهذا، يدخل الناس في التشاور العام كأفراد منفطيين كل له مصالحه وحاجاته الخاصة"[3]، بالمعنى أن المجتمع المدني في هذا النوع يكون شامل فيخ

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت ربيع وهبة، مراجعة علاء أبو زيد محفوظة للمجلس الأعلى لثقافة الطبعة الأولى، 2003، ص65.

[2] – أحمد عبد الحليم عطية: الفلسفة والمجتمع المدني، جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية نصوص فلسفية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، دط، 2007، ص15.

[3] – المرجع نفسه، ص15.

على جميع المواطنين أن يشاركوا فيه وبالتالي هم الذين يحددون القواعد والمعايير التي يسيرون عليهم والتي تكون موافق عليها حكم الجميع ليس فيها طبقات، بل الكل يشارك من حيث هو مجتمع ديمقراطي يضمن جميع الناس، بحيث يشارك فيه جميع أفراد المجتمع ويتضح ذلك أن لهم نفس الحقوق اتجاه مجتمعهم وكذلك من الأفراد الذين يكونون منفطين عنهم كذلك لهم مصالحهم وحاجاتهم اتجاه مجتمعهم.

" ومن ثم فإنه في نجتمع مدني ديمقراطي، يجب على الأفراد من خلال نقاباتهم وأشكال الاتحادات في العمل، أن يكونوا قادرين على امتلاك تأثير فعال في تشكيل بيئة عملهم إلى درجة المشاركة في تحديد طبيعة وغرض العمل الذي يقومون به"[1]، ومنه يتضح مما سبق أن المجتمع المدني الديمقراطي يجب على أفراده أن تكون لديهم القدرة على التحكم في عملهم من خلال نقاباتهم ومختلف الأشكال العمل، وكذلك تكون لديهم القدرة على التأثير الفعال في تشكيلة البيئة التي يعملون فيها وبالتالي يستطيعون أن يشاركوا في تحديد طبيعة وغرض العمل الذي يقومون به ومنه أن أفراد المجتمع المدني الديمقراطي لهم القدرة الكافية والمساهمة الحرة في مختلف مجالات الحياة وإلى درجة تغيير طبيعة العمل وهذا راجع إلى الحرية النابعة لمواطنين المجتمع المدني.

غير أن هناك مشكلة في المجتمع الديمقراطي، أنه يفرض على المجتمع ككل أن تكون طبيعة ديمقراطية دون غيرها ومنه نقتبس القول:" إلا أن المشكلة التي تكتنف الرؤية الديمقراطية هي أنها تفرض على جميع الأشخاص مناعا ديمقراطيا، في حين أنهم ليسوا جميعا حتى عندما يكونون ديمقراطيين، يريدون أن يفقوا جزءا كبيرا من حياتهم في اتخاذ قرارات عامة... فإن الوقت سيستنفذ على حساب أنواع أخرى من العلاقات مع الأصدقاء، أو المشاركة في ارتباطات دينية...الخ"

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص69.

بالمعنى أن المشكلة التي تعجز مواطنين المجتمع المدني الديمقراطي هي الرؤية الديمقراطيو التي تفرض على الأشخاص مناخا ديمقراطي، غير أن هؤلاء الأشخاص ديمقراطيين إلا أنهم لهم جانب شخصي في حياتهم يتخذون فيه قرارات عامة تخصهم وفي نفس الوقت يختلفون فيه مع غيرهم مثل العلاقات مع الأصدقاء وأمور تخص الأسرة وكذلك ارتباطات دينية وغيرها من العلاقات التي تكون شخصية خارج طبيعة المجتمع، وهذه تعتبر مشكلة المجتمع المدني الديمقراطي غير أن هذا الأخير يفرض في مناخ ديمقراطي على الكل، غرضه هو حماية حقوقهم السياسية مثل المشاركة في كل الجوانب السياسية وكذلك توفر لهم فرص العمل.

أما المقاربة الثانية التي تخص المجتمع المدني نجدها تتمثل في الجماعات الوسيطية ومنه:

1- **المجتمع المدني الجماعات الوسيطية:** ومن خلال هذه الجزئية أن أفراد المجتمع المدني الوسيطيين يمثلون توجها فرديا قصد تقديم لهم خدمات مهمة مثل التعليم والرعاية الصحية ومنه" تشير هذه الرؤية الوسيطية المجتمع المدني إلى أن الأفراد يظهرون توجها فرديا بخلقهم تنظيماتهم خاصة لتقديم خدمات مهمة مثل التعليم، رعاية المسنين، كما أنهم يظهرون وعن طريق تطوير الجماعات التي ترعى حاجات الناس التزاما مدنيا لرعاية حاجات بعضهم البعض"[1]، ويتضح أن هذه الرؤية الوسيطية للمجتمع المدني يظهرون أفرادها على شكل توجه فردي بخلقهم بحيث كل واحد منهم له متطلبات اتجاه مجتمعه وغرض هذا التوجه الفردي من المجتمع المدني تقديم لهم خدمات مثل التعلم ورعاية المسنين وغيرها من الخدمات ومن خلال تطوير الجماعات المدنية التي تستعد وترعى حاجات ومتطلبات الناس وبغرض مراعاة حاجات بعضهم البعض.

[1] – أحمد عبد الحليم عطية: الفلسفة والمجتمع المدني، دون لوك ورسالة في الحكومة المدنية، نصوص فلسفية، مرجع سابق، ص16.،

وقد تواجه هذه الرؤية للمجتمع المدني الجماعات الوسيطية مشكلة وهي أن هذه الرؤية تؤدي إلى تقلص حاجات الحكومة اتجاه حاجات المواطنين بحيث تصبح مقللة من تلبية حاجات الناس ومنه "إلا أن المشكلة التي تكتشف هذه الرؤية أنه مع تقلص الحاجة إلى الحكومة، قد تفقد الأعراف القانونية الأساسية والضرورية لحفظ المجتمع المدني أهميتها الأساسية بالنسبة لكثير من الناس، وتكمن القضية هنا في أنه لكي يبقى المجتمع المدني ويستمر تكون الحاجة إلى العرف على أهمية البيئة الأوسع التي يوجد فيها المجتمع المدني بما فيها تلك المؤسسات السياسية والقانونية التي تحفظ الخدمات الأساسية"[1]، بالمعنى أن المشكلة التي يواجهها المجتمع المدني للجماعات الوسيطية أن من خلال هذه الرؤية الوسيطية أدت إلى تقلص الحاجة إلى الحكومة التي قد تفقد القوانين الأساسية والضرورية التي تحفظ المجتمع المدني وتنقص الحاجة الأساسية بالنسبة للكثير من الناس، ومن أجل المحافظة على هذه القضية ويبقى المجتمع المدني لرؤية الجماعات الوسيطية وتستمر طلبات الناس إلى حاجة المجتمع ينبغي التعرف أولا على البيئة الأوسع من كل الجوانب التي يوجد فيها المجتمع المدني وبما توجد فيها المؤسسات السياسية والقانونية التي تحفظ وتنفذ الخدمات السياسية للمجتمع ككل، أما المقاربة الثالثة الي أشارت إليها روزنبلوم للمجتمع المدني تتمثل في:

2- **المجتمع المدني: الحل الليبرالي:** وبالنسبة لرؤية الثالثة للمجتمع المدني وذلك ما تعرف بالحل الليبرالي بحيث تناولت مشكلة العلاقة بين الفضيلة المدنية والحرية الفردية وتعتبر هذه الرؤية من وجهة نظر الليبراليين التي تبناها ديلو في كتبه ومنه نقتبس القول " وفق هذه الرؤية المجتمع المدني نجد أن احترام معايير المجتمع المدني ومعاملة الأفراد كعناصر متكافئة يمكن أن يتحقق بأفضل صورة عندما يكون الهدف الرئيسي للمجتمع هو النهوض باحترام التعددية والاختلاف، هذا الهدف قد لا يتحقق إلا في مجتمع مهم على

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص71.

أساس إتاحة الفرصة أمام الشخص للتنقل بين الأطر الاجتماعية والانتماءات المختلفة بفرض إمداده بفرصة اكتشاف"[1]، ومنه يتبين بأن المجتمع المدني وفق النظرية الليبرالية التي تبناها ديلو بأن نجد فيها احترام الموجه للمعايير المجتمع المدني ومعاملة الأفراد بأحسن مكافئة وهذا يؤدي بضرورة إلى أحسن صورة التي يكونها المجتمع المدني بفرض النهوض والتطور بيئة المجتمع باحترام وتوافق آراء الناس وهذا يهدف إليه المجتمع المدني على أساس إتاحة الفرصة للجميع للتنقل بين الأطر الجماعية والانتماءات المختلفة بغرض تواصل فرصة الاكتشاف مختلف المشاركات فرص العمل والمؤسسات السياسية.

إن التطور الليبرالي للمجتمع المدني حيث سمع للأفراد أن يخلقوا جماعات وتنظيمات كانوا على حاجة به ومنه "أن التطور الليبرالي للمجتمع المدني يتطلبه روحا من الانفتاح تسمع للأفراد أن يخلقوا جماعات وتنظيمات جديدة عندما يجدون ضرورة لذلك... وستكون الفرض سانحة لمن يريد تشكيل جماعات تحافظ على التجربة الديمقراطية، أو بدلا هن ذلك، سيكون ممكنا للأفراد أن يخلقوا وينظموا إلى جماعات تؤدي دورا مهما وسيطا أو خدميا في المجتمع"[2]، بالمعنى أن التطور الليبرالي للمجتمع المدني يسمح للأفراد بخلق جماعات وتنظيمات إلا أمكن ذلك ومنه تكون الفرصة متاحة بمن يريد تكوين جماعات معينة بفرض الحفاظ على الديمقراطية وأداء دور مهم لها.

وحسب رأيي الشخصي أن المشكلة التي يقع فيها أنصار الليبرالية اتجاه المجتمع لمدني هو السماح للأفراد بتشكيل جماعات وتنظيمات جديدة الذي يختارونها حسب مصالحهم في الحياة، أي يحددونها بأنفسهم وأنا حسب رأيي أنتقدهم في ذلك، لأن هناك يجب احترام قوانين وقرارات المدنية لأن لمؤسسات المدنية مشتركة في بعضها البعض لأن هذه الجماعات

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص71.

[2] – أحمد عبد الحليم عطية: الفلسفة والمجتمع المدني، دون لوك ورسالة في الحكومة المدنية، نصوص فلسفية، مرجع سابق، ص17.

المكونة من طرف الأفراد قد تؤدي إلى صراعات بين المواطنين وكذلك إلى ظهور نزاعات طبقية أي وجود تفاوت طبقي في المجتمع المدني لأن المجتمع المدني له جماعات مختلفة وعديدة في كل مجالات الحياة ومنه على الأفراد أن يختاروا بإرادتهم من هذه الجماعات.

ومنه يتضح أن المجتمع المدني ليس هو المجتمع العام بل هو أصغر توسعا منه، وهو ببساطة هو مجموعة من المؤسسات السياسية والميثاق والجمعيات الخيرية والنقابات ومجموعة من المنظمات غير حكومية والتي يربط بينهما رباط اجتماعي قائم على أساس الإرادة الحرة لا تربطهم صلة الدم أو القرابة أو رابطة دين أو العرق وإنما المجتمع المدني قائم على ضوابط وقواعد يدل بها على حماية المواطنين الضعفاء ومحاربة التمييز والقضاء على الطبقات في المجتمع، والالتزام بشروط العقد الاجتماعي وضمان الحرية الفردية، ومنه فالمجتمع المدني أركان أساسية يقوم عليها نذكر منها:

– **أركان المجتمع المدني:** لقد تبين أن للمجتمع المدني ثلاثة أركان يقوم عليها وفي المقابل التصورات أن المجتمع المدني قائم بالاستقلالية التامة وعدم خضوعه لسلطة الدولة.

"وفي مقابل التصورات القائلة بالاستقلالية الدولة كما يؤكده أهل السنة لزم البحث عن الوسط في المجتمع المدني كما نجده في قول الله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)"[1] ومنه تبين أن الوسط في مجموعة من الأركان والمبادئ التي تؤسس للمجتمع، ومن خلال هذه الأركان تدعم المجتمع المدني من جانب الحرية وتوسع نطاقه دوره من جهة أخرى ويمكن القول أن المجتمع المدني يقوم على ثلاثة أركان:

أولا: الإرادة الحرة: بطبع أن المجتمع المدني أن ركنه الأساسي هو الإرادة الحرة التي يملأ به الرغبة، وكامل القناعة الذاتية والتي يبنى على وعي اجتماعي وسياسي، من أجل جمع بين أفراده مصالح مشتركة ومنه يتضح أن المجتمع المدني يقوم على أساس الإرادة الحرة والرابطة التطوعية وليس رابطة الدم أو القرابة مثل الأسرة والقبلية.

[1] – سورة البقرة: 143.

أما الركن الثاني الذي يقوم عليه المجتمع المدني والتي تعتبر كرابطة بين علاقات وأجزاء المجتمع المدني وهي:

ثانيا: التنظيم: حيث يعتبر ركن التنظيم كهيئة أو رابطة تخص المجتمع المدني، تقوم على ربط أجزاء مع بعضها ليقوموا بدورهم مهم وكذلك يقوم التنظيم بربط المجتمع المدني بالدولة من جهة أخرى.

ثالثا: قبول التعددية: فالتعددية تعتبر كركن أساسي للمجتمع المدني، لا يمكن القضاء عليها، سواء على المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي، أما في المجتمع المدني التعددية معروفة كركن أساسي لا يمكن الاستغناء عليها، وبالتالي فالمجتمع المدني يلتزم بالأخلاق بالإرادة السلمية وخاصة عندما يحدث صراع[1].

نستنتج مما سبق ذكره أن المجتمع المدني هو مجموعة من الهيئات والمؤسسات السياسية غير الحكومية ونقابات وجمعيات خيرية، ومنه يقوم على أساس الإرادة الحرة لجميع المواطنين وضمان لهم الحرية، وتطبيق المساواة بين الناس من أجل تفادي الصراعات وإزاء الطبقات في المجتمع وكذلك يتضح بأن هناك ثلاث اتجاهات للمجتمع المدني منها: المجتمع المدني الديمقراطي ومن خلال هذا الاتجاه أن يكون لجميع المواطنين لهم نفس الأهداف والحقوق في المجتمع ولهم الحق في المشاركة دون استثناء وأن الناس كلهم يشاركون في المجتمع المدني وهم الذين يحدد القواعد والمعايير، أما الاتجاه الثاني يخص الجماعات الوسيطية للمجتمع المدني ومن خلال هذه الرؤية أن أفراد المجتمع الوسيطين يمثلون تجه فردي تقدم لهم خدمات مهمة مثل الرعاية الصحية والتعليم، أما الاتجاه الثاني يمثل نظرة الليبراليين للمجتمع المدني التي تسمح للمجتمع المدني بأن جميع أفراده أن يخلقوا جماعات وتنظيمات ومنه تكون الفرصة تائحة للجميع وكذلك أن للمجتمع المدني أركان يقوم

[1] – محمد عثمان الخشت: المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص17–18.

عليها من بينها الإرادة الحرة وهذه هي أساس المجتمع المدني لأنه يقوم عليها وليس رابطة قرابة أو رابطة دين أو رابطة دم...الخ.

أما الركن الثاني يتمثل في التنظيم والتي تقوم على ربط أجزاء المجتمع المدني من جهة وربط المجتمع المدني بالدولة من جهة أحرى، أما الركن الثالث يسمى قبول التعددية وتعتبر كركن أساسي لا يمكن الاستغناء عليها ومنها موجودة في المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي، ومنه ملزم المجتمع المدني بأخلاق الإرادة السلمية ومنه يعد المجتمع المدني موضوعا مهم، لأن فيه ضمان الأفراد لحقوقهم ومنه يساعد المجتمع المدني في حماية المواطنين وتطبيق على مجتمعهم المساواة التي يقدرها الناس في مجتمعهم ومن جهة أخرى يوفر لهم الطاقة الأخلاقية، ومنه خارج المجتمع المدني لا يكون لدى الناس هذه المعايير المدنية التي يكون فيها التسامح والاحترام، لأن من غير نظام وقوانين يفقد الناس حقوقهم وحريتهم في الحياة، لأن المجتمع عندما يفقد هذه المعايير يصبح مجتمع بدون معنى وتحقق كل من المجتمع لمدني من خلال إرادة الحرية السياسية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني:

يعد المجتمع المدني له تاريخ عبر العصور، حيث مر بثلاثة مراحل منه المجتمع المدني الفكر الغربي في العصر الكلاسيكي خلال لقرن السابع عشر والثامنة عشر وبعدها المجتمع المدني في الفكر الغربي للعصر الحديث خلال القرن التاسع عشر وكذلك المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر خلال القرن العشرين، ومنه يتضح أن المجتمع المدني تطور تاريخه من ثلاثة مراحل ومنه:

1- مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي: إن فكرة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي منذ زمن النهضة حتى غاية القرن الثامن عشر، حيث تناولت الدول الأوروبية في مجتمعاته وذلك لانتقالها من الحالة الطبيعية الوحشية إلى حالة التمدن والتحضر التي تأسست على فكرة العقد الاجتماعي على يد فلاسفة العصر الحديث أمثال هوبز وجون لوك وجون جاك روسو الذين وحدوا بين اختيار حاكم يشرف عنهم وينظم المجتمع والدولة معا ولكن لا يعتبر المجتمع المدني تحت سلطة الدولة، بل يعرف بمجتمع مدني هو مجتمع الأحرار المستقلين ومنه نقتبس القول التالي للمجتمع المدني "ظهر في الفكر الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، توجها جديدا يطمح إلى التخلص نهائيا من بقايا أزمة العصور الوسطى، وبالتالي إقامة نظام جديد على أنقاض النظام القديم"[1]، ومنه يتضح أن المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي ظهر في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونستنتج من خلال ظهوره التخلص من الحالة الوحشية الطبيعية في العصور الوسطى ومنه أقاموا نظام جديد على أنقاض النظام القديم (نظام الطبيعية).

" لقد تبلورت نظرية الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي مفاهيم جديدة كمفهوم السيادة والملكية والمواطن والديمقراطية وهذه المناقاشات الفكرية كانت تمهيدا طرح مفهوم المجتمع

[1] – كلثوم زعطوط: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعيه، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 33، دامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، دار الأزهر ضيف، مارس 2018، ص41.

المدني، المجتمع المراد تأسيسه على أنقاض المجتمع الطبيعي القائم على الحكم بالحق الإلاهي والنظام الإقطاعي الذي يهيمن عليه الجهل والظلم واللامساواة والاستبداد. ولقد كانت فلاسفة العقد الاجتماعي يطمعون إلى تأسيس مجتمع مدني جديد تكون الحرية والمساواة والاستقلال أهم مقوماته، ويختلف تماما عن المجتمع الإقطاعي الذي كان يمثل من وجهة نظره الحالة الطبيعية"[1]، ومنه يتضح مما سبق ذكره أنه بدأ التبلور فكرة المجتمع المدني هند فلاسفة السياسية والاجتماع وبالتحديد مع فلاسفة الحق الطبيعي وفلاسفة العقد الاجتماعي التي تبلورت نظريتهم حول المفاهيم الجديدة كمفهوم السيادة والملكية والمواطن والديمقراطية وكانت هذه المناقاشات كتمهيد لمفهوم المجتمع المدني، ومن أهم المفكرين الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني هم فلاسفة العقد الاجتماعي الذين أسسوا المجتمع المدني على أنقاض المجتمع الطبيعي القائم على الحكم الإلاهي والنظام الإقطاعي والذي كان يسود فيه الظلم والجهل والأساوة والاستبداد بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى ظهور صراعات وحروب أهلية ومنه سيطرت الطبيعة الوحشية على حياتهم وعلى هذا الأساس كان فلاسفة العقد الاجتماعي يطمحون إلى تأسيس مجتمع مدني تكون فيه الحرية والقانون والمساواة والاستقلال الذي على عكس ما كان سائد في المجتمع الإقطاعي الذي يمثل الحالة الطبيعية.

فإن من أهم المفكرين الذين تناولوا المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي هم فلاسفة العقد الاجتماعي هم توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو ومنه "الذين تأثروا بنظرية القانون أو الحق الطبيعي التي أسسها جروتيوس GIROTIUS (1583-1645م) وعلى هذا الأساس أقام هوبز نظريته في السيادة، ولوك رأيه في أنه لا ضرائب بدون تمثيل

[1] – كلثوم زعطو: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة سابقة، ص42.

نيابي وروسو مذهبه في الإرادة العامة وتأثروا بالمنهج التجريبي الذي واكب عصر النهضة والقرن السابع عشر"[1].

لقد أقام فلاسفة العقد الاجتماعي المجتمع المدني على أساس تناقيص في الحالة الطبيعية الذين تأثروا بها ومنه أقام روسو نظريته في السيادة لوك لا ضرائب دون نيابة وروسو في الإرادة العامة ومنه تأثروا بالمنهج التجريبي الذي واكب عصرهم عصر النهضة، ولقد ربط الفكر الغربي الكلاسيكي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ومن هنا نبرز دور كل من فلاسفة العقد الاجتماعي للمجتمع المدني العصر الكلاسيكي بحيث نبدأ بأول فيلسوف هو توماس هوبز:

- **توماس هوبز (1588-1679):** لقد كان هوبز أول من تأثر بالحالة الطبيعية التي يرى بأنها حالة صراع وفوضى وهذا راجع إلى غياب السلطة ومنه نقتبس القول "تنطلق فلسفة هوبز من محاولة فهم الدولة والمجتمع في ضوء مجتمع نتخيل فيه عدم وجود الدولة وتعم فيه الفوضى والصراع وحرب الكل ضد الكل وفي كتابات هوبز فإن الخروج من هذه الوضعية تستلزم المساواة بين الأفراد الذي يبرمون العقد"[2]، بالمعنى أن هوبز هنا يؤكد أن لا يمكن أن نتخيل مجتمع من غير دولة أن يقيموا فيه الفوضى والصراع وظهور الحروب الكل ضد الكل ولذلك أصناف هوبز عنصر المساواة وأكد أنه يستلزم بين أفراد المجتمع من أجل تفادي ظهور التفاوت الطبقي في المجتمع "وقد ساند هوبز بوضوح فكرة الملكية المطلقة، إلا أنه أسند سلطة الملك إلى فكرة وجود عقد اجتماعي يرضى به الشعب، وكان الشرط الرئيسي في هذا العقد أن توجد الحكومة لحماية حرية الأفراد، هذه الحرية التي كادت أن تستغل بشكل مطلق من قبل التجار الجدد الذين كانوا يبحثون عن

[1] – أحمد فؤاد عبد الجواد عبد المجيد: البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1998، ص199.

[2] – كلثوم زعطو: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة سابقة، ص42.

الاستقلال بغرض مراعاة مصالحهم في مجتمع هيمنت عليه البنية القروسطية"[1] ويتضح أن هوبز ساند فكرة الملكية المطلقة غير أنه أعطى السلطة الملك الذي اختاره الشعب وفق وجود عقد اجتماعي ممن أجل أن تكون لديهم حكومة تشرف عليهم ولحمايتهم وحماية حريتهم، بحيث كانت هذه الحرية من قبل تستغل بشكل مطلق طبقة التجار ولخدمة مصالحهم في المجتمع ومنه هيمنة على المجتمع وظهور الصراعات والخلاف بين أفراد المجتمع.

لقد كان في نظر هوبز أن الحالة الطبيعية هي حالة حرب وحالة خوف وقد تؤدي إلى الموت وهذا راجع إلى عدم وجود دواة تحكم المجتمع، وهي الدوافع إلى إعمال قوانين العقل الانساني، والتي يسميها هوبز بقوانين الطبيعية ومنه " الحالة الطبيعية هي حالة ينعدم فيها فعل العقل، والحالة السياسية المدنية هي الحالة التي يحكم فيها العقل عملية الانتقال إليها، وهي أي الحالة المدنية ناجمة عن التعاقد بين الأفراد الجزعيين الذين أحكموا عقولهم لتتحكم بطبيعتهم قوانين طبيعية"[2]، بالمعنى أن الحالة الطبيعية هند هوبز هي التي ينعدم فيها فعل العقل على عكس الحالة السياسية المدنية التي يحكم فيها العقل عملية الانتقال، ومنه تعتبر الحالة المدنية ناتجة عن تعاقدية بين أفراد المجتمع لتكوين حاكم يشرف عليهم، وهم الذين أحكموا عقولهم ليتحكموا في قوانين الطبيعة، ومنه "في حالة الطبيعية، يجد الأفراد أنفسهم في وضع لا يمكنهم فيه مطلقا أن يتمهلوا، ويتمتعوا بأي شيء يستطيعون إحرازه بما لديه من قوة... الناس دائما بحاجة إلى إيجاد طريقة لاكتساب مزيد من القوة... بل إنهم أيضا يكتشفونه أنه من الضروري تأمين القوة في حد ذاتها، بحيث يمكنهم تحرير أنفسهم من الخوف المستمر من الآخرين، فالإنسان كما قال هوبز لا يمكنه أن يطمئن إلى ما لديه الآن من قوة ووسائل تمكنه من رغد العيش بدون أن يحرز المزيد منها"[3]، وبالنسبة إلى الحالة

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص241.

[2] – عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص98.

[3] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع لمدني، مرجع سابق، ص246.

الطبيعية عند هوبز هي الحالة التي يجد فيها الأفراد أنفسهم يشعرون بالخوف نحو المستقبل، ولا يستمتعون إلا بواسطة القوة ومنه أصبحت القوة عندهم شيء للاكتساب يسعون دائما لأجلها من أجل حفظ بقائهم، ومنه من الضروري تأمين القوة في حد ذاتها ليستطيعوا التحدي بعضهم لكسب العيش، وتحرير أنفسهم من الخوف، فالإنسان كما قال هوبز، لا يمكنه أن يطمئن في حياته إلا بواسطة وجود القوة، لإن أصبح الإنسان في طبيعة وحش تظاهره القوة، أي أصبح الإنسان ذئب أخيه الإنسان من أجل التسابق إلى كسب العيش وحفظ البقاء.

وبالتالي فالدولة عند هوبز تمثل السلطة أو الهيئة الحاكمة التي تمثل كافة الحريات للمجتمع وومنه نقتبس القول "الدولة عند هوبز أداة قمع ضد الحالة الطبيعية، ضد الإنسان الطبيعي، في حين يعتبرها قروويد مؤسسة اجتماعية. وأداة قمع ضد طبيعية الإنسان، وكان موقف ماركس وسطيا بين هوبز وفرويد، فقد اعتبرها بالطبع أداة قمع في يد الطبقة الحاكمة ضد الطبقات الأخرى"[1]، بالمعنى لقد كانت الدولة عند هوبز جاءت كرد فعل على الحالة الطبيعية التي كانت تعني حالة الفوضى والصراع على عكس الدولة هي حالة قوانين وسلطة أو هيئة حاكمة، بينما يعتبرها فرويد مؤسسة اجتماعية تخدم المجتمع وتوفر طلبات المواطنين أي هي أداة قمع ضد الإنسان الطبيعي ولكن ماركس جاء وسط هوبز وفرويد اعتبرها أداة واسطة في أنها أداة قمع للسلطة الحاكمة ضد الطبقات الأخرى وهي يطبع ضد الإنسان الطبيعي.

ومن خلال مفهوم المجتمع المدني في نظر فلاسفة العقد الاجتماعي تعرفنا على رأي توماس هوبز وسنتطرق إلى جون لوك:

- **جون لوك:** لقد كان رأي جون لوك في المجتمع المدني وفي هذا السياق تطور جون لوك أفكار هوبز الذي جاء بعده هو لذي يبرر حق الملكية الذي اختلف فيها مع هوبز الذي يبرر وجود الملكية المطلقة على عكس ما جاء به جون لوك بأن الملكية المطلقة

[1] – هزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص99.

نقيضها الجوهري العقد الاجتماعي، ومنه كان المجتمع المدني عند جون لوك قيام دولة توفر الحرية والمساواة بين المواطنين "إن المجتمع المدني كما يراه لوك هو الذي تتوافر فيه حماية مؤسسة للملكية وحكم القانون والرقابة على السلطة وموازنتها"[1]، ويتضح أن المجتمع المدني عند لوك تتوفر فيه المؤسسات الحماية الملكية وحكم القانون واهتمام بدور السلطة ومراقبتها تمكين رغبات وأمان المواطنين من أجل حمايتهم وأمنهم.

- أما المجتمع المدني عند جون جاك روسو (1712-1788): لقد كان موقف روسو من المجتمع المدني بحيث كتب في كتابه "العقد لاجتماعي" حاول روسو البرهنة على استلزام أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح القانون الاجتماعي هي ضمن الحرية والمساواة وتطبيقها على جميع المواطنين لكي تحقق الأمن والاستقرار ويعد الممثل لنظرية العقد الاجتماعي في القرن الخامس عشر ولقد كان تعريف المجتمع المدني لجون جاك روسو أنه أضاف عنصر المساواة إلى المجتمع المدني ومنه "لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني، وبذلك جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية، إن روسو بذلك يعبر عن قناعة بأن أصل التناقضات في الحضارة البشرية يمكن في التفاوت الاجتماعي الذي يرجع بدوره إلى التفاوت في الملكية"[2]، بالمعنى أن روسو يؤكد على عنصر المساواة داخل المجتمع المدني، لأنه بواسطة المساواة بين المواطنين تجعل تفادي ظهور الطبقات في المجتمع والتفاوت الاجتماعي، ومنه جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية، من أجل خلق جو اجتماعي حر وفي نفس الوقت متساوي في الملكية.

ومنه ركز أيضا روسو على عنصر آخر في نظره لمفهوم المجتمع المدني وهو السيادة واعتبرها كأساس في نظريته التعاقد الاجتماعي ومنه نقتبس القول " إن تنظير روسو حمل

[1] – أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، دط، 2008، ص38.

[2] – كلثوم زعطوط: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة سابق، ص43.

معه تطورا أخر لمفهوم المجتمع الدني، حيث جعل " السيادة " أساس لنظريته في التعاقد الاجتماعي والسيادة هي الشعب الدي ظل يعيش على الهامش. روسو إذن يؤسس لشعب قائم لذاته وّإرادة عامة لا تتجرأ لهذا الشعب كما وصف المجتمع المدني بأنه يتعايش تعايشا كاملا مع الدولة بمعنى أنه يؤكد ملكية والحياة والحريف لكل عضو في المجتمع "[1] .

بمعنى أن هذا القول المجتمع المدني من منظور أخر لروسو أن يجعل السيادة هي أساس لنظرية في التعاقد الاجتماعي، وبتالي كان يقصد بسيادة هي الشعب أي المواطنين الذين يمثلون المجتمع المدني الذي كان يعيش على الهامش، ومنه يتضح من خلال هذا التعريف أن المجتمع المدني عند روسو أن يكون شعبه قائم بذاته بما يحمله من مساواة والحرية وإرادة بحيث تكون عامة بين أفراد المجتمع ومنه" فالحرية والمساواة يوجد كل منهما في حالتي الطبيعة والمجتمع إلا أن وجودهما في المجتمع ذو صيغة أخرى تختلف عن تلك في حالة الطبيعة وحالة المجتمع عبارة عن طبيعة جديدة تمكن الإنسان من التغلب على المتعارضات بين ميوله الفردية وواجباته الاجتماعية وه أم غير مسبوق وقبل روسو كانت السيادة تترادف مع مفهوم الحكومة فجاء روسو وفرق بينهما"[2] ويتضح مما سبق ذكره أن عنصري الحرية والمساواة عند روسو موجودين في كل من الحالتين الطبيعية والمجتمع غير أن وجودها في المجتمع المدني يختلف عن وجودها في الحالة الطبيعية لأن المجتمع المدني له صيغة جديدة جعلت الانسان يختلف عما كان عليه في الحالة الوحشية من الركوض نحو التصارع لإشباع رغباتهم وتغلب على الميول الفردية ومنه يتبين لنا أن السيادة تترادف مع مفهوم الحكومة وهو أمر سابق بينما جاء روسو ففرق بين كل منهما أي أن السيادة لها

[1] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة سابقة، ص43.

[2] – أحمد فؤاد عبد حوار عبد المجيد، البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية، مرجع سابق ، ص 274 .

مفهوم خاص يختلف عن مفهوم الحكومة التي تخص الدولة بينما السيادة تخص أي هي الشعب المجتمع المدني.

حيث كانت الإرادة العامة عند روسو هي التي ترمز إلى المصلحة العامة أي تكون الإرادة لصالح العام مقابل المصلحة الفردية والحقيقة أن المجتمع المدني يصبح جميع أفراده يخضعون لمصلحتهم الفردية لصالح المصلحة العامة ومنه "ترتبط الإرادة العامة بالحقوق التي يجب توفيرها للناس وتنبعث تلك الحقوق حسب روسو من تحديد المجتمع لحاجاته لقد دفع لوك بأن كل فرد له حقوق أساسية في الحياة والحرية والملكية الخاصة وهي حقوق مكفولة لكل فرد بصفته الانسانية بالنسبة لروسو، تجنح هذه الرؤية إلى تشجيع الأفراد على التفكير في أنفسهم كأشخاص مخولين لعمل ما يروق لهم"[1]، نقصد في هذا القول بأن الإرادة العامة ترتبط بالحقوق التي يجب توفيرها للناس بحيث تعتبر هذه الحقوق حسب روسو هي التي يحددها المجتمع حسب حاجاته ولقد كان في نظر لوك أن لكل فرد له حقوق أساسية في الحياة منها الحري والمساواة والملكية الخاصة بحيث يعتبر كل مواطن كفيل بتحقيقها بصفته إنسان أما روسو حسب رأيه أن تنجح هذه الرؤية إلا وأن لكل الأفراد أن يفكروا في أنفسهم وما تحتاجه أنفسهم.

المجتمع المدني في نظر آدام فرجسون (1723-1816): لقد كان المجتمع المدني على آدام فرجسون له تاريخ عبر العصور بحيث يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار مصطلح المجتمع المدني في الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه مقال في تاريخ المجتمع المدني SOCIETY AN ESSAY ON THE HISTORY OF CIVIL بحيث ظهر الكتاب 1767.

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص324.

بحيث جاء في هذا الكتاب المسيرة التاريخية التي تحول فيها المجتمع من الحالة الخشنة للحياة البربرية الهمجية إلى المجمعات المتمدنة أو المتحضرة التي تعبر هذه الأخيرة عن المجتمع المدني ومنه قدم فرجسون نظرية شرح فيها مراحل تطور الانساني من الناحية الاجتماعية الثقافية ومنه "حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي:

- **المرحلة الأولى:** هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الانسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.
- **المرحلة الثانية:** هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة بحيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.
- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية وتحكمه الأخلاق وتسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة ويسيطر على النزاعات البربرية والفردية الأنانية ولذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدن"[1].

ويتضح مما سبق ذكره آدام فرجسون قدم للمجتمع المدني ثلاث مراحل التي يبرز فيها مراحل تطور الثقافة الاجتماعي ومنه ذكر ثلاث مراحل على النحو التالي، حيث كانت المرحلة الأولى تمثل الحالة الطبيعية التي تمثل المرحلة الخشنة التي كان يعيشها الانسان في تلك الفترة وفق الغريزة الحيوانية بدون قانون ولا مساواة.

أما المرحلة الثانية التي تطور فيها البشر وتسمى بمرحلة البربر التي ظهرت فيها الملكية الخاصة ومنه كان المجتمع التجاري يركز على المصلحة الفردية الذاتية وتحقيق الثروة أما المرحلة الثالثة هي تمثل مرحلة المجتمع المدني التي ظهر عن تعاقد الأفراد وروابط الاجتماعية وتحكمه الأخلاق من جانب وتسيطر على المرحلة البربرية الأنانية التي ترتكز على المصلحة الفردية ومنه تعتبر مرحلة الحضارة في جانبها التمدن.

[1] – محمد عثمان الخشب، المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، موسوعة سابقة، ص65.

ولقد كان فرجسون يجمع بين المجتمع المدني والدولة بحيث يرى أن كليهما شيء واحد بحيث يرى أن المجتمع المدني نمط من النظام الذي ينظمه الدولة ومنه نقتبس القول "يجمع فرجسون في مقاله المعنى التقليدي الذي لا يفرق بين الدولة والمجتمع لمدني فهما شيئان متماثلان فحرص فرجسون على هذا المجتمع من تسلط الدولة وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة العامة"[1]، بالمعنى جمع فرجسون في مقاله التقليدي بين الدولة والمجتمع المدني أي لا فرق بينهما فهما شيئان متماثلان أي وجهان لعملة واحدة لا يستطيع قيام طرف على الأخرى دون أن يحتاج إلى طرفه الثاني، ومن جهة أخرى حرص فرجسون المجتمع المدني من تسلط الدولة أي بالأحرى، أي بالأحرى تقليل من دور السلطة على الشعب وكذلك من جهة أخرى مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

وفي ظل النقاش الفكري حول المجتمع المدني في هذه المرحلة التاريخية (من عصر النهضة خلال القرن 17 إلى نهاية القرن 18) حيث كان مفهوم المجتمع هو انتقال الشعب من الحالة الطبيعية إلى حالة التمدن الاجتماعي، وهذا راجع إلى نظرية التعاقد الذي قام بها فلاسفتها أمثال هوبز ولوك وجون جاك روسو وأخيرا آدام فرجسون الذين بتفسير المجتمع المدني على طبيعة الفكر الغربي الكلاسيكي ومنه جاءت فلسفة العقد الاجتماعي في بدايتها مع هوبز الذي أكد على تبرير الملكية المطلقة بينما لوك وروسو اعتبرا الملكية المطلقة نقيضها لجوهر العقد الاجتماعي.

لقد كان مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي بحيث أنهم جمعوا بين المجتمع المدني والسياسي وهذا راجع إلى إدخال فكرة المجتمع المدني في الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة حيث كانت تقوم النظرية التعاقدية على أن المجتمع المدني قائم بذاته وعلى تنظيم نفسه لا يحتاج إلى دولة بينما

[1] – كلثوم زعطوط: مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلة سابقة، ص44.

الدولة لا تستطيع أن تقوم بنفسها إلا من خلال مجتمع ومن هنا تبلورت هذه المرحلة في الملكية المطلقة عند هوبز لكن هذه الفكرة تم نفيها واعتبارها نقيض لنظرية العقد الاجتماعي لأن هذه الملكية المطلقة تأدي إلى صراع الاضداد بين المواطنين، ومنه يصبح مفهوم المجتمع المدني هو علاقة موجودة بين الدولة والمجتمع والمواطن أي علاقة من جانبية المجتمع الذي يتكون من مواطنين من جهة والدولة من جهة أخرى، أما حسب مفهوم فلاسفة العقد الاجتماعي هو تجاوز المرحلة الطبيعية الوحشة، همجية، إلى مرحلة التمدن والتحضر(المهذبة) واعتبار المجتمع المدني مرادف للدولة وفي هذا الشياق يؤكد فلاسفة العقد الاجتماعي على تقليل دور السلطة على المجتمع باعتباره هيئة أو منظمة سياسية خارج سلطة الدولة وبعيدة البعد عن أي توجه آخر سواء قرابة أو صلة دم أو توجه ديني... واعتباره قائم على الإرادة الحرة لا غير، لقد تعرفنا على التطور التاريخي الأول لمفهوم المجتمع المدني عند الفكر الغربي الكلاسيكي وبعدها سنتطرق إلى الطور التاريخي الثاني، أي مفهوم المجتمع المدني عند الفكر الغربي الحديث.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث: ومن الفلاسفة الذين اهتموا بمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث هم هيغل وماركس وأنطونيو غرامشي حيث أعطوا بصمة للمجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث.

1- **مفهوم المجتمع المدني عند فريديريد هيغل (1770-1834):** لقد تحدث هيغل على المجتمع المدني في كتابه فلسفة الحق بحيث اعتبره كرابطة للأفراد عموما وذلك بواسطة حاجاتهم وفرض الحق بينهم من اجل الحفاظ على أمنهم وعلى ممتلكاتهم واعتباره كنظام ينظم مصالحهم العامة والخاصة ومنه "حيث تشير خبرة المجتمع المدني في هذه الرؤية إلى وضع يسعى الأفراد فيه لتتبع مصالحهم الذاتية وغالبا بدون التزامات والواجبات التي تشكل أهمية أساسية في حماية الحقوق الواجب منحها للجميع وعلى الدولة بدورها أن تعمل على التغلب على ذلك الملامح التدميرية التي تكتنف نزعات المصلحة الذاتية وذلك

بفرض تحقيق مناخ للفضيلة المدنية وما يصاحبه من تدعيم للمصالح العامة متضمنا احترام حقوق الآخرين"[1]، ويتضح أن المجتمع المدني من هذه الرؤية يسعى فيه الأفراد لتتبع مصالحهم الذاتية باعتبار التزامات والواجبات والحقوق التي يمنحها لهم الجميع، ولكن أن الدولة تعمل بدورها على التغلب وتدمير النزعات المصلحة الذاتية لإن بدورها تفسد المجتمع وتظهر فيه طبقات وتفاوت الاجتماعي داخل المجتمع وذلك بفرض تحقيق طبيعة مدنية، ومنه يؤيد المصلحة العامة على عكس المصلحة الذاتية من أجل ضمان احترام حقوق الآخرين.

ومن خلال فلسفة السياسية لدى هيغل يؤكد لنا أن وظيفة الدولة تتمثل في تحقيق التوازن بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة داخل المجتمع، ومنه هيجل يحافظ على وحدة الدولة ودورها على المجتمع المدني ومنه " يؤكد هيجل هيمنة الدولة على المجتمع المدني عندما يرى أنه ليس قطبا متصارعا مع الدولة، وإنما هو مجرد مرحلة تؤدي إلى الدولة، فالمجتمع المدني هو الخطة الثانية من الحياة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية، اما للحظة الأولى فهي الأسرة، واللحظة الثالثة والنهائية فهي الدولة"[2]، ويتضح أن هيجل في نظره أن الدولة هيمنة على المجتمع المدني عندما يرى أن ليس هناك تصارع مع الدولة، ومنه قسم هيجل الحياة الأخلاقية الاجتماعية إلى ثلاثة لحظات بحيث اللحظة الأولى تمثلها الأسرة، أما اللحظة الثانية يمثلها المجتمع المدني، واللحظة الثالثة والأخيرة تمثلها الدولة وهذا حسب التقسيم الخارجي لدى هيجل" ولكن من ناحية أخرى يعتبر الدولة هي الأساس الحق للأسرة والمجتمع المدني رغم أن الدولة تخرج منها، ومن ثم فإن الدولة بما هي كذلك ليست بالفعل نتيجة بمقدار ماهي بداية، ففي داخل الدولة تطورت الأسرة لأول مرة إلى المجتمع المدني فإن فكرة الدولة نفسها هي التي شطرت ذاتها إلى هاتين اللحظتين"[3]، ومن ناحية أخرى يعتبر

[1] – ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص384.

[2] – محمد عثمان الخشب: المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، مرجع سابق، ص82.

[3] – المرجع نفسه، ص82.

هيجل أن الدولة هي الأساس للأسرة والمجتمع، لأن في داخل الدولة تطورت الأسرة إلى المجتمع المدني وهي تعتبر لأول مرة، ومنه أن الدولة تضم كل من اللحظتين الأسرة والمجتمع المدني، أي هي الأساس والبداية والنهاية في نفس الوقت.

لقد اعتبر هيجل أن الدولة هي الأساس والبداية للمجتمع المدني تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة، غير أن المجتمع المدني قادر على تحقيق المصالح العامة بل تحقيق المصالح الخاصة وأمن الأفراد ومنه يؤدي بالضرورة إلى عدم تحقيق الاستقرار السياسي، وتحقيق التقدم والتطور الحضاري، بل الدولة من جهة أخرى هي الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار، لأن الدولة بدورها تعلو على المصالح الذاتية والمنافع الخاصة ومنه نقتبس القول: "إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في رأي هيجل هو استبدال الغاية بالوسائل، فإذا كان اجتماع البشر السياسي لتنظيم شؤونهم ضمن إطار قوانين الدولة ضرورة لابد منها ... بحيث يتاح لهم المشاركة في صنع مصيرهم وتحديد غاياتهم الأنية والمستقبلية بما يتناسب ووعيهم، به<ا المعنى يكون تطور وإزدهار المجتمع المدني، أي الفاعلين الاجتماعيين في واقعهم المعاش، هو غاية ومال أي تنظيم سياسي للمجتمع، وتكون الدولة هي الوسيلة لبلوغ هذه الغاية لا غاية عليها بحد ذاتها"[1]. بمعنى أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في نظر هيجل تبادل في الغاية والوسيلة، لأن التنظيم البشري السياسي داخل ضمن قوانين الدولة ضرورة لا بدم منها، بحيث يتاح لهم المشاركة في تحديد مصيرهم وغاياتهم المستقبلية وما يتناسب ووعيهم، ومنه يتطور ويزدهر المجتمع المدني، ومنه يصبحون الفاعلين الاجتماعيين في واقعهم المعيشي، ومنه يصبح المجتمع المدني السياسي غاية، وتكون دولة في الوسيلة لبلوغ وتحقيق هذه الغايات لا غاية تحقق بعد ذاتها.

[1] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص ص 46– 47،.

ومنه يتضح أن المجتمع المدني عند هيجل هو الواسطة بين الأسرة والدولة وهو اقل دور من الدولة وبه تأتي الدولة التوفق بين الجزئية والكلية، لأن المجتمع المدني يحقق المصالح الذاتية أي الخاصة، أما الدولة تحقق المصالح العامة.

2/ **المجتمع المدني عند كارل ماركس(1818-1883):** لقد تبنى ماركس مفهوم المجتمع المدني بعد هيجل عبر التاريخ والحضارات القديمة، حيث نظر إلى المجتمع المدني من جانب اقتصادي مادي، باعتبار المجتمع المدني هو مجال تتصارع فيه الناس نحو الصراع الطبقي والمصالح الاقتصادية ومنه :"إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس ينطوي على كيان معنى مزدوج = مجتمع مدني اقتصادي يشتمل على "جماع علاقات الأفراد المادية" وكيان مدني سياسي" والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة ... فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبي، وتصارع المصالح الاقتصادية، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس، الواقعي للدولة ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنى التحتية"[1].، ومنه يتضح أن المجتمع المدني عند ماركس نظر إليه ككل مزدوج، أي له جانبين، أنه مجتمع اقتصادي يتكون من جماعة تربطهم مصالح مادية، ومن جهة أخرى كيان مدني سياسي، يشمل على جميع العصور اتجاه الدولة، ومنه أن المجتمع المدني عنده هو مجال لصراع نحو الطبقات والمصالح المادية أي الاقتصادية ومنه نظر إلى المجتمع المدني على أن أساسه الواقعي هو الدولة، ومنه ربط مفهوم المجتمع المدني بالبنية التحتية لدولة ومنه ما سماها بالمادية التاريخية وربط كذلك بقوى الإنتاج وعلاقته ومنه اعتبار المجتمع المدني مجمل الحياة المادية ومنه نقد ماركس هيجل من الذي الأشمل والأساس هو المجتمع المدني وليس الدولة ولنقتبس القول "أثبت نقد ماركس المكر لهيجل أن المجتمع المدني هو الذي يشكل الدولة وليس العكس ... لقد أتاح الفصل الرسمي بين الدولة

[1] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص 47.

والمجتمع المدني فرصة تطور الأسواق تطورا متسارعا اقترن بديمقراطية النظام السياسي، وأدرك ماركس أنه بقدر ما كان هذا التمييز بين الإثنين مهما فقد كان ظاهريا أكثر منه واقعيا"[1]، بالمعنى نقد ماركس هيجل بأن المجتمع المدني أوسع وهو الذي يشكل الدولة وليس العكس كما قاله هيجل، ومنه أفصل ماركس بين الدولة والمجتمع المدني، ومنه أتاحت الفرصة لتطور الأسواق متسارع واقترن بالنظام السياسي، ومنه تبين لماركس إن من خلال هذا التمييز بين الدولة والمجتمع كان متظاهرا أكثر منه واقعيا.

لقد جاءت نظرة ماركس مناقضة لهيجل حسب مفهوم المجتمع المدني على أساس الواقعي هو الدولة ليس المجتمع المدني وليس الاقتصاد بينما رؤى ماركس مخالفة له أن المجتمع المدني قائم بذاته ونظر إليه من جانب اقتصادي (مادي) ومن جانب سياسي (دولي)، وأن الدولة الحرة لا تمثل الحرية، بل هي مجرد تجسيد للانتصار الحرية "ومنه أن الانسان في نظره في المجتمع الحر غريب عن نفسه، لأن رأس المال هو الذي يجعل الإنسان سيد الإنسان ويتحول إلى حاكم، ومنه بالمجتمع المدني عند ماركس هو المجتمع المتنافس حول المادية الاقتصادية وظهور الطبقات في المجتمع ومنه يؤدي بالضرورة إلى الصراع بمختلف أنواعه،(سياسي– ثقافي – اجتماعي– اقتصادي) بين كل الفئات والطبقات الاجتماعية.[2]

المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي (1891–1937): لقد كانت رؤية غرامشي للمجتمع المدني تساند رؤية ماركس ومنه جمع غرامشي بين الدولة والمجتمع المدني، ومنه فالفكرة المركزية لديه أن المجتمع المدني ليس مناخ للتنافس الاقتصادي كما يعتقد هيجل

[1] – جون إهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للنكرة، تر: د علي حاكم صالح، د حسن ناظم، مراجعة: فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، الحمراء، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 269

[2] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص 48.

وماركس بل يعتبر مناخ لتنافس الايديولوجي ومنه ركز غرامشي في تحليله للبنية الفوقية للمجتمع، ومنه قد ميز غرامشي على مستويين:

بحيث المستوى الأول يعبر عن المجتمع المدني والمستوى الثاني يعبر عن المجتمع السياسي أو الدولة ومنه كان يعني بالمجتمع المدني لنقتبس القول التالي "يعني مجموعة المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة أنها داخلية خاصة، ومستوى الثاني الأخر هو المجتمع السياسي أو الدولة، ووظيفتها السيطرة والقيادة وتتسم العلاقة بين هذين المستويين المجتمع المدني والدولة بنوع من تبادل الحصار كشكل من أشكال الصراع". ومنه يتضح لنا أن غرامشي حلل البنية الفوقية للمجتمع المدني إلى مستويين الأول يعني به المجتمع المدني ومنه يتكون في رؤية مجموعة من المؤسسات التي يقصد به داخلية وخاصة أما المستوى الثاني يعني به المجتمع السياسي أو الدولة ووظيفتها السيطرة والقيادة، ومنه يتبين في نظره أن العلاقة بين هذين المستويين نوع من أشكال الصراع نحو الطبقة الاجتماعية ومنه تصبح بينها علاقة جدلية، ومنه أدخل غرامشي قطعة جديدة لمفهوم المجتمع المدني ومنه "لقد أدخل غرامشي قدعة جديدة في المضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني باعتباره فضاء للتنافس الايديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة (السلطة) فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية والايديولوجية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعى أنا خاصة (مثل دور العبادة والنقابات)"، ومنه يعتبر غرامشي أن المجتمع المدني هو فضاء لتنافس الايديولوجي، بينما المجتمع السياسي فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة والدولة، ومنه اعتبر المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية ومن وظيفة الهيمنة هي التي توجه السلطة الرمزية، والهيمنة يقصد بها غرامشي إقامة سياسية إيديولوجية والهدف مها استعادة المجتمع المدني حقه في ممارسة شرعية والوصول إلى سيادته.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي: لقد ظهر مصطلح المجتمع المدني في الفكر العربي خلال القرن العشرين، بحيث يعتبر مفهوم جديد على التراث والفكر السياسي العربي الإسلامي فهو مصطلح أوروبي في الأصل، ومنه له سمات خاصة تنطبق على البيئة الأوروبية لهذا جاء كدخيل على البيئة العربية، يختلف على معظم الميزات لمناخ العربي، ومنه يعرف على أنه مجموعة من المؤسسات الفعالة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة والدولة ومنه "بل اعتباره آلية رئيسية لتحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي وتدرجت إلى الحديث عن غياب الثقافة المدنية التي تشكل مقومات رئيسية لمفهوم المجتمع المدني أو اعتبار المفهوم غربيا منقطع الصلة بالثقافة العربية"[1]، منه إن الطبيعة العربية اعتبرت المجتمع المدني كآلية لتحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في البلدان العربية، ومنه جاءهم المفهوم غريب على البيئة العربية، ولكن بعد ذلك تضامن مع الطبيعة واعتباره الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى.

التأصيل النظري ومشكلة المرجعية: "إن انتشار مصطلح المجتمع المدني في بلداننا العربية خلال السنوات العشرين الأخيرة يبدوا وكأنه ظاهرة جديدة وإرادة مفروضة في البلدان الغربية، والواقع أن هذه الظاهرة كانت موجودة في جميع البلدان العربية بنسب متنوعة ولكن الصفة الغالبة عليها كانت الركود والرضوخ للواقع السياسي والاقتصادي"[2]، ويتضح مما سبق أن المجتمع المدني في البلدان العربية ظهر في السنوات الأخيرة للقرن العشرين بحيث يتضح أن هذا المفهوم (المجتمع المدني) كظاهرة جديدة ومفروضة على العالم العربي ولكن الواقع يعكس ذلك بحيث يتبين لنا أن هذه الظاهرة كانت موجودة وليست بشيء جديد على

[1] – محمد الخشب، المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، موسوعة سابقة، ص54.

[2] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص 49.

العالم العربي، ولكن كانت ظاهرة يغلب عليها طابع الركود والخضوع للجانب الواقعي السياسي والاقتصادي.

منه اعتبرت الدولة العربية المعاصرة أن المجتمع المدني محرك لعملية التطور الاجتماعي وكذلك تطور وتقدم الدولة ومنه هناك من يرى أن مفهوم المجتمع المدني يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وهذا يعني أن دور المجتمع المدني يتعلق بمشروع التحديث للدول العربية وكذلك من يرى مفهوم المجتمع المدني من منظور آخر ومنه نقتبس القول "وفيما يتصل باستعمال المفهوم في بعض الأقطار العربية أنه استعمل ببعده السياسي بالدرجة الأولى، واستعمل سلاحا لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، ونظم الحزب الواحد، وما دام المفهوم قد انتشر كسلاح سياسي لمقاومة الحكم المطلق فلا غرابة أن تتحمس له القوى الديمقراطية وحركات المعارضة والحركات الإسلامية محاولة أن تضمنه محتوى يخدم أهدافها"[1]، بالمعنى استعمل العالم العربي مفهوم المجتمع المدني كبعد سياسي أي أن المجتمع المدني له جانب سياسي، بدرجة أولى واستعمل كذلك كسلاح لمقاومة الدولة الاستبدادية، وكذلك نظم الأحزاب أي جعل من حزب واحد منظم، ومن خلال هذا أي استعمال المجتمع المدني كسلاح سياسي وسلاح لمقاومة الدولة، فإنه يؤدي بضرورة إلى حتمية تحمس له القوى الديمقراطية وحركات المعارضة، وحركات الإسلامية وهذا كله من أجل تضمنه محتوى يخدم أهدافه.

وكذلك جهة أخرى علاقة المجتمع امدني بالدولة لقد كانت الدولة في نظر البلدان العربية المعاصرة ترعى المجتمع المدني من جهة وتوفر له سبل النمو فإن المجتمع المدني من جهة أخرى هو الذي كان يحمي الدولة من الجمود والشيخوخة، ومن خلال التطور الثقافي والإيديولوجي يتبين بأن الدولة قوية مقابل المجتمع الضعيف . لأن المجتمع المدني لم

[1] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص 50.

يصل إلى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بينما الدولة نجحت إلى تحويل مؤسسات المجتمع المدني في بلدان الوطن العربي إلى تنظيمات تعمل كامتداد لأجهزة الدولة، ومنه فمشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي تتمركز على توسع وانتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية بحيث "تعتبر هذه السلطة أداة مراقبة تعتبر كعائق أمام حرية الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية وذلك راجع إلى التقليل من دور السلطة على المجتمع المدني لتمكين أفراده من الحرية في كل مجالات حياتهم اليومية"[1].

نستنتج في الأخير بأن مفهوم المجتمع المدني شامل وعام وهذا راجع إلى أهمية موضوعه وانشغال العالم فيه وكذلك اختلاف المجتمعات، بحيث كل مجتمع له خصوصيته، حيث نشأة المجتمع المدني في خضم صراع سياسي واجتماعي الذي ظهر في بداية مع المجتمع الأوربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث يعتبر مفهوم المجتمع المدني أن النقطة الرئيسية التي ظهر من أجلها هو الانتقال من المرحلة الوحشية (الطبيعية) إلى مرحلة التمدن والتحضر وذلك يقوم على أساس رابط الإرادة الحرة وليس رابطة أخرى، ثم انتقل هذا المفهوم إلى الفكر العربي الحديث الذي ركزوا فيه على دور الدولة ودور المجتمع المدني باعتبار الدولة هي الأساس والبداية والنهاية، وهذا راجع إلى مجالها الواسع.

بعدها انتقل هذا المصطلح إلى بلدان الوطن العربي المعاصر الذي شهد فيه صعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم ومنه لا يزال موضوع للشد والجذب، ومنه لا يمكن إبعاد الحقيقة على أن المجتمع المدني هو موضوع لا يزال موضوع مهم لأنه يخص المجال السياسي والاجتماعي التي نحتاجها في الحياة اليومية بحيث نجده في كل كتاب وجريدة أو مجلة أي أن مضوعه لا يخلوا في أي مكان.

[1]– كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية،، مجلة سابقة، ص ص 50– 51.

الفصل الثاني:

نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني عند جون لوك

المبحث الأول: من الطور الطبيعي إلى نشوء فكرة المجتمع المدني .

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني عند جون لوك.

المبحث الثالث: دور وأهمية المجتمع المدني عند جون لوك.

المبحث الأول: من الطور الطبيعي إلى نشوء المجتمع المدني.

الحالة الطبيعية: لقد عالج جون لوك رائد الحركة السياسية في عصر النهضة أسس الحكم السياسي وعلاقته بالطور الطبيعي للإنسان ومنه وصف جون لوك الحالة الطبيعية بحالة وحشية وهذا نظرة جون لوك لعدم وجود سلطة تشرف على أفراد بل يحكمها قانون طبيعي التي يلجأ إليها عند الحاجة، وبه تصبح الطبيعة هي التي تتحكم فيه ولاوجود قانون دولي بل الطبيعة هي السيدة الكون، ومنه نقتبس نص جون لوك التالي " يعتبر لوك أحد مؤسسي المذهب الحرين فهو يعارض هوبس في تصويره الإنسان قوة، وتصوره حالة الطبيعة حال توحش يسود فيها قانون الأقوى، ويذهب أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع، وأن حالة الطبيعة تقوم في الحرية، أي إن العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن حر تؤدي إلى المساواة، العلاقة الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي، وهي تقيم مجتمعا طبيعيا سابقا على المجتمع المدني "[1].

ويتضح مما سبق أن جون لوك هو التالي من يعارض هوبز في تصوره للحالة الطبيعية، فهو يوصف الحالة الطبيعية بأنها وحشية تسودها الفوضى لعدم وجود قانون يحكم الأفراد ويفصل النزاعات بينهم، ومنه أن الحالة الطبيعية يسود فيها القانون الأقوى، أي قانون الطبيعي، ينما كانت الحالة الطبيعية تقوم في الحرية، والمساواة بين الناس وعلاقتهم طبيعية، علاقة كائن حر بكائن أخر ومنه تقييم لناس مجتمعا طبيعيا يسبق المجتمع المدني ومنه يطبع أن لكل منهما قانون خاص لكل حالة ومنه تقتبس النص التالي " فإذا كان هوبز يرى أن الإنسان كان يعيش في مرحلة صراع مع الأخرين، فإن لوك على العكس، كان يعتقد أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان ينعم بالحرية والسلام، ولقد تم إنشاء (الدولة) من أجل

[1] – يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص ص 153– 154.

الإبقاء على هذه الحالة الطبيعية ومن أجل تحقيق المساواة بين الناس "[1] وما يمكن أن نلمسه في تصور جون لوك عن الحالة الطبيعية، أولا خالف هوبز من خلال تصوره للحالة الطبيعية أنها حالة حرب وصراع بينما لوك العكس، بما لوك نظر للإنسان في الحالة الطبيعية انه ينعم بالحرية والسلام وأدى به للإنشاء دولة في المجتمع المدني هو إبقاء وحفظ هذا السلام والحرية التي كان يعيشها الإنسان في الحالة الطبيعية من أجل تحقيق المساواة وحفظ ممتلكات المواطنين. لقد كان لوك عكس أراء هوبز حول الحالة الطبيعية, حيث أكد لوك أن الحالة الطبيعية توجد فيها الملكية الفردية ويعتبرها حق طبيعي ومنه يتضح لنا حسب قول لوك " إن لوك بعكس هوبز يرى أن الملكية الخاصة موجودة في الحالة الطبيعية وإنها سابقة للمجتمع المدني وهذه النظرية حول الملكية تحمل عند لوك مكانة كبيرة.

إن حق الملكية حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوصفي وليس حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته, ولا تصبح الحيازة حقا إلا إذا استلزمت العمل "[2].

وما يمكن ان نلتمسه في فكر لوك حول نظرته في الحالة الطبيعية أنه يعكس راي هوبز بحيث يرى أن الملكية الخاصة موجودة في حالة الطبيعة وإنها سابقة على المجتمع المدني ومنه يعتبر حق الملكية هو حق طبيعي وهو موجود نظرة الإنسان، ولقد بين لنا لوك أن الحالة الطبيعية هي حالة من الحرية، فإنها ليست من الإباحة أو حالة حرب كما يعتقد هوبز إنما عند لوك فهي ليست تساوي حالة حرب وإنما حالة حرية وسلام ومنه نقتبس " وهكذا تظهر تعاليم قانون الطبيعة من حالة الطبيعة أنه يختلف أتم الاختلاف عما تعلمناه عن طريق هوبز من قبل، فحالة الطبيعة، بالنسبة لهوبز، هي حالة الحرب، فهو يقول بدلا

[1] – فاروق عبد المعطي، جون لوك (من فلاسفة الانجليز في العصر الحديث) دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993،ص ص 144-145 .

[2] – مكي عبد المجيد، العقد الاجتماعي الأسس النظرية وأبرز المنظرين، أهل بيت الناشر، دط، ص285.

من ذلك:" إن الاختلاف الواضح بين حالة الطبيعة وحالة الحرب اللتين خلط بينهما مع ذلك بعض الناس اختلاف بعيد للغاية مثل الاختلاف بيم حالة السلام والإرادة الخيرة والمحافظة وبين حالة العداوة والحقد والعنف والتحطيم، فهما بعيدتان عن بعضهما البعض "[1] .

ويتضح لنا مما سبق ذكره أن جون لوك يختلف تماما مع هوبز في تصورهم للحالة الطبيعية حيث هوبز يصفها بحالة حرب ويصف الإنسان بأنه ذئب لأخيه الإنسان وانه ضده تماما بينما لوك لا يساوي الحالة الطبيعية بحالة الحرب فهو يرفض ذلك بعيد الاختلاف. ويصفها بحالة السلام والإرادة الخيرة والمحافظة وبالتالي هاته الصفات قد تختلف تماما على حالة العداوة والحقد والعنف ومنه حاول لوك وصف الاختلاف الموجود بين الحالة الطبيعية والحالة الحرب انه يوجد بينهما اختلاف تام.

وما يمكن نلتمس في فكر جون لوك حول الطبيعة أنه خالف هوبز وهو يؤكد بذلك أن الحالة الطبيعية هي حالة سليمة وأن الملكية الخاصة موجودة في الحالة الطبيعية سابقة للمجتمع المدني، وبه النظرية الملكية تأخذ حيز كبير في فكر لوك لأنه يأثر بأن الملكية شيء فطري فإنسان بكونه ضاع وعاقل والملكية طبيعية وخيرية، ومن هنا نقتبس الرأي التالي: " بخلاف هوبس، يعد لوك أن الفطر LETAT DEMATURE، أو الحالة الطبيعية هي حالة سليمة أو على الأقل سليمة نسبيا، وليست الطبيعة بنظره مفترسة كما هي بنظر هوبس ولا كاملة كما هي بنظر روسو، فالفطرة هي حالة واقعية، ووضع قابل لتحسين. وبخلاف هوبز هنا أيضا يعد لوك الملكية الخاصة موجودة في الحالة الطبيعية، وأنها سابقة على المجتمع المدني، وتأخذ نظرية الملكية هذه حيزا كبيرا لدى لوك "[2]

[1] – ليوشتراوس جوزيف كروسي، تاريخ الفلسفة السياسة (من جون لوك إلى هيدبز)، الجزء الثاني، ترجمة: محمود سيد أحمد ، مراجعة :إمام عبد الفتاح إمام – المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2005، ص10.

[2] – جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ترجمة: ناجي الدراويشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص508.

ومن أتضح لنا أن لوك خالف هوبز في نظرتهم للحالة الطبيعية، فهم تعاكسوا في وصفهم للحالة الطبيعية، بحيث هوبز يصفها أنها حالة حرب، بينما لوك وصفها بالحالة السليمة أو على الأقل سليمة نسبيا، وتخالفوا أيضا حول الملكية، حيث يعد لوك أن الملكية الخاصة موجودة وفطرية في الحالة الطبيعية أنها سابقة في المجتمع المدني وهي حالة واقعية وبها تأخذ حيز كبير في فكر جون لوك.

ما أراد أن يوضح لوك من خلال أسس المجتمع المدني، هو انتقال الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية(السياسة)، ولهذا تطرأ إلى شرح حالة الإنسان في الطور الطبيعي، ولهذا كان جون لوك في الحالة الطبيعية خالف جون لوك توماس هوبز الذي وصف الحالة الطبيعية بحالة حرب وصراع بينما لوك وصفها بطور من الحرية والمساواة والتعاون بين الناس، ويرى لوك أن الإنسان في هذه الحالة يضبط أفعاله بناءا على سنة العقل أو قانون الطبيعة، تلك لا يحق لامرئى إلحاق الضرر بامرئ أخر لأن في ذلك خرق القانون، فقد كان النقطة البداية التي يشرح فيها لوك الحالة الطبيعية، أن الإنسان البدائي كان يعيش حياة طبيعية دون حضارة أو دولة سياسية، ولاوجود لذلك قانون سياسي يلجأ إليه أي فرد لفصل النزعات ولهذا الأمر دعا توماس هوبز أن الحالة الطبيعية هي حالة وحشية وحالة حرب وشر بينما لوك كان ينظر إليها حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم ولهذا تقتبس قول جون لوك " ومع أن هذا الطور الطبيعي طور من الحرية، فهو ليس طورا من الإباحية، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية تصرفه بشخصه وممتلكاته إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوق التي يملكها... فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع والعقل. وهو تلك السنة– يعلم البشر جميعا لو استشاروا إنهم جميعا متساوون وأحرارا فينبغي أن لا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو

حريته أو ممتلكاته "[1]، ومنه اتضح لنا أن الطور الطبيعي حسب جون لوك هو طور من الحرية وإنه ليس طور من الإباحة ومنه يعتبر الطبيعة هي سنة يخضع إليها الجميع وكذلك العقل، ومنه يعتبر الجميع متساوون وأحرارا وذلك لا ينبغي لأحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو المساس بحرية غيرهم وذلك حسب رأي جون لوك للحالة الطبيعية يؤكد إن لا يمكن لامرئ أن يتعدى على حقوق الأخرين لأنه في فطرته يحترم قانون الطبيعة ومنه " ولكي يرتدع كل امرئ عن التعدي على حقوق الأخرين أو إيقاع الضرر بهم وتحترم السنة الطبيعية التي ترمي إلى قرار السلام وبقاء النوع البشري، فقد ترك أمر تأكيد السنة الطبيعية... فلكل امرئ في تلك الحالة من المساواة المطلقة حيث لا سلطة ولا سيادة طبعا للواحد على الأخر. الحق بأن يفعل كل ما يحق لأي امرئ سواء أن يفعله من أجل توطيد تلك السنة[2] . ويتضح لنا مما سبق ذكره أنه لا يمكن لأي امرئ أن يتعدى على حقوق غيره أو إيقاع الضرر بهم وذلك نظرا الاحترام السنة الطبيعية التي ترمي إلى إقرار السلام إبقاء النوع البشري، ونه بين لنا لوك أن الأمر متروك إلى السنة الطبيعية نظرا لعدم وجود لا سلطة ولا سيادة والحق أن لكل امرئ ينقد قانون الطبيعة وسنة العقل واحترامهما لعدم التعدي.

وما يمكن أن نلتمسه في فكر جون لوك وخاصة في كتابه الحكومة المدنية سنة 1690م يذهب إلى أن الحالة الطبيعية لم تكن حالة وحشية بل كانت حالة طبيعية يتصرف فيها البشر على أساس عقلي، وفي بعض الحالات ينظر إليها على أنها لم تخلو من المتاعب بسبب فياد بعض الأفراد، الذي ينقصهم ثلاثة أشياء وهي قانون مستقر، وحاكم يحكم بالعدل في ظل قانون دولي يشرف عليه قاضي وكذلك قوة التنفيذ أي السلطات الثلاثة

[1] – جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، دط، 1959– ص140.

[2] – المصدر نفسه، ص141.

التشريعية التي يعتبرها جون لوك السلطة العليا التي تشرف على تشريع القوانين والذي يحكمها رئيس دولة أو أحد من الوزراء الحكومة وكذلك السلطة القضائية والسلطة التنفيذية (الفيدرالية) وهذا ما يحولنا إلى فهم فكر جون لوك ونظرته إلى الحالة الطبيعية على أنها ترغب الناس في التعاون مع بعضهم البعض وتجعلهم سواسية في ظل هذه العلاقة الطبيعية وبذلك يكون لكل إنسان حقوق مطلقة طبيعية ومنه يقول جون لوك " إن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة وهو يضطر كل واحد ألا يضر الأخر في حياته وصحنته وحريته وممتلكاته لأن الناس جميعا من صنع القادر وهم جميعا رعية حاكم واحد، أنهم ملكه قد بعثهم في هذا العالم بأمره وبقائهم مرهون بأمره وليس لأحد أن يدمر الأخر كما لو كنا خلقنا لخدمة بعضنا البعض على النحو ما وجدت المخلوقات الدنيا لخدمتنا فكل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل عن حقوقه وعلية أيضا أن يحافظ على الأخرين ولا يضر بحياة غيره "[1] ومنه بين لنا لوك أن الحالة الطبيعية يحكمها قانون طبيعي يلجئ غليه كل البشر لفصل النزاعات وهو بدوره ألا يضر المرأ بأخيه سواء في حياته أو صحته أو حريته وكذلك عدم المساس في ممتلكاته لأن في اعتقاد فكر جون لوك أن الناس جميعا من صنع القادر، وهو الذي بعثهم لهذا العالم يعبث كل إنسان بما أمر وإبقاءه على ذلك الحال المأمور، وليس لأحد أن يدم الأخر، لأن في نظر لوك أن الناس خلقوا لخدمة بعضهم البعض، ومنه كل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل على حقوقه وفي نفس الوقت لا يتعدى على غيره ولا يؤدي به إلى ضرر.

ونجد في قول أن قانون الطبيعة يصبح حيث ذاك كأي قانون أخر، بحيث يعاقب كل فرد إذا ارتكبنا خطأ في حق غير ومنه نقتبس قول جون لوك التالي " إن تنفيذ قانون الطبيعة يصبح بهذه الطريقة في يد كل إنسان إذا يصير له حق معاقبة من تسول نفسه خرق القانون. فقانون الطبيعة– مثل أي قانون أخر في العالم، عديم الفائدة إذا لم يكن

[1] – اميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)، مرجع سابق، ص67.

هناك من يراقب تنفيذه محافظا بذللك على حقوق الأبرياء.... كذلك فسوف يصبح لكل فرد الحق في معاقبة فرد أخر ارتكب خطأ ما وذلك بمقتضى قانون الطبيعة الذي يؤمن بالمساواة ولا يعترف بحقوق السلطة الشرعية "[1].

ومنه يتضح لنا أن قانون الطبيعة يصبح قيد كل إنسان مثل أي قانون في العالم ومنه بذلك يحافظ على حقوق الأبرياء، وذلك يصبح كل فرد الحق في معاقبة أي فرد يؤدي الى ارتكاب خطأ. لأن قانون الطبيعة يومن بالمساواة والحرية.

إن لوك في إشارته للحالة الطبيعية يحلينا لفهم بأن قانون الطبيعة يخضع إليه كل البشر فهم متساوون ومستقلو في أن واحد وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في كل مجالات الحياة فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق، وأتى بهم إلى حضنه لأنه هو الذي يشاء ذلك. فهو يعتبر مالكم، الذي يوجههم كما يشاء ولهذا جعل لهم الطبيعة قسمة فيما بينهم، لذا تختفي مظاهر التبعية والأور التعسفية. ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير وهذا ما بينه جون لوك في قوله " يذهب لوك في وصفه لحالة الأنسان الأولى إلى أنها كانت مثالية، يسود فيها السلام والطمأنينة وتشيع فيها روح المحبة والوئام بين الناس، وكان مبدأ المساواة بين الناس الذي منحته الطبيعة لهم هو القاعدة الأساسية لمشاعر المؤاخاة والإحسان، والقيام بواجبات وحب الخير وتبادل المنافع وقد عرف جميع الناس في ظل القانون الطبيعي مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو احترام ملكياتهم الخاصة وملكيات الأخرين وحقوقهم "[2] ومنه يتضح لنا أن جون لوك أن الحالة الطبيعية وصف فيه الإنسان له كان مثالي يسود فيه السلام والطمأنينة وتشيع فيه روح المحبة وهنا راجع إلى

[1] – جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي – (لجان جاك روسو)، ترجمة: محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دط، ص16.

[2] – راوية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1996، ص ص 106.

قانون الطبيعة وكان مبدأ المساواة بين الناس الذي منحته الطبيعة ومنه القيام بالواجبات وحب الخير ويعتبر القاعدة الأساسية، ومنه عرف الإنسان في الحالة الطبيعية ما عليه من واجبات الاحترام ملكياتهم والحفاظ عليها وكذلك ملكيات لغير والعدم أخذ الممسات بها، وكذلك منح القانون الطبيعي للإنسان البدائي ثلاثة حقوق أساسية وهي حق في الحياة للعيش بسلام وأمن وجعل المساواة كمبدأ بينهم، وكذلك حق في الحرية بحيث كل فرد له في التمتع بها، وكذلك حق في الملكية، والتي تمنح لكل أنسان التمتع بها من خلال قانون الطبيعة الذي منح لهم الملكية الفردية أي لكل فرد في المجتمع ومنه نقتبس إشارة لوك في حفظ الملكية ومنه " وقد أشار لوك إلى مبدأ الملكية الخاصة التي تساعد الإنسان على استمرار وحفظ حياته، والاستمتاع بثمرات جهده، وبرزت فكرة الملكية عنده من خلال التصور الديني بأن الله الإنسان الأرض لكي تكون ملكا مشتركا وعاما لجميع أفراد النوع، كما وهبهم العقل الذي يستفيدون من خبراته في اصلاح حال حياتهم "[1] ومنه يتضح لنا ما يمكن أن نلتمسه في فكر جون لوك حول إشارته إلى مبدأ الملكية الخاصة هو أن الإنسان يحب الحفاظ عليها لأن من خلالها يستمر بقائه ويحفظ حياته ويقول جون لوك حولها يستمع بثمرات جمعه، ومنه في الحالة الطبيعية يجب على كل فرد أن يحفظ ملكيته الخاصة لأن حقه فيما يملك هو المسؤول عليه، ومنه يعتبر ملك الغير واجب عليه، لذلك يجب حفظ الملكية، لأنها تعتبر حق أساسي في القانون الطبيعي.

إن الأمر الذي يمكن أن نلتمسه في فكر جون لوك حوله الحالة الطبيعية أن لها قانون طبيعي كباقي القوانين، لأن الإنسان في الحالة الطبيعية لدية حقوق يجب الحفاظ عليها كباقي القوانين منها حق في الحياة والملكية والحرية ومنه هناك عقاب يوجه للإنسان الذي يرتكب خطأ في حق غيره. ويمك يوصل هذا العقاب حسب جون لوك إلى حد الإدام وهذا من أجل فقط الأمن والاستقرار وهي تلك الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها قانون

[1] – راوية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، ص ص 106– 107.

الطبيعة ومنه نقتبس قول جون لوك " ولنفس السبب يصبح للمرء (في ظل قانون الطبيعة) الحق في إنزال العقاب بكل ما تسول له نفسه ارتكاب أقل هفوة وربما يصل هذا العقاب إلى حد الإعدام، وإلى أحبذ هذا الاتجاه الصارم في معاقبة المذنبين، حتى يكون الجزء رادعا للأخرين، وكما يوجد عقاب لكل جريمة في قانون الطبيعة، فلابد أنه يكون هذا هو الحال في الحكومة أيضا "[1] ولهذا هناك عقاب في الحالة الطبيعية لم تسول له نفس ارتكاب الخطأ حق غيره ولكن هذا العقاب في نظر لوك يؤدي حالة الإعدام وهذا قانون صارم صادر عن القانون الطبيعي في معاقبة المذنبين، وكما أوضح لنا جون لوك هناك عقاب لكل جريمة في قانون الطبيعة وهذا كله من أجل حفظ ممتلكات البشر واستمرار بقاء الحياة في الحالة الطبيعية في نظر جون لوك ومنه " لذلك ليس من الغريب أن يمدح لوك الحالة الطبيعية الأولى للإنسان، حيث كانت تسود حياته الطمأنينة والسلام وكان الناس يتمتعون بمبدأ المساواة بين الناس الذي منحته الطبيعة لهم... أما حق المساواة الذي أتى لوك على ذكره فلا ينبغي أن نفهم منه كل أنواع المساواة فهناك فروق في السن أو الفضيلة قد تضع الناس في مكان الصدارة دون غيرهم، كما قد يضع التفوق أناسا آخرين فوق مستوى العادي."[2] ومنه يتضح أن من الطبيعة لوك يمدح الحالة الطبيعية حيث كان الإنسان البدائي فيها يسوءه الطمأنينة والسلام وكانت المساواة كمبدأ بين الناس التي منحته الطبيعة لهم. حيث كان العقل الحاكم في تنفيذ القرار والعدالة ومنه يصح الناس في الحالة الأولى متساوون في حق الحياة والحرية ومنه " لا توجد في حالة الطبيعة قاض معروف غير متحيز لديه سلطة الحكم في جميع الخلافات طبقا للقانون المقرر. لأنه كما كان كل واحد في تلك قاضيا ومنفذا لقانون الطبيعة فإن الانفعال وحب الانتقام قيمتان والناس يتحيزون لأنفسهم بأن يدفعا بهم إلى المغالاة كما يجعلهم الاندفاع الشديد فيما يتعلق بقضاياهم وعدم المبالاة بقضايا

[1] – جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص19.

[2] – إبراهيم مصطفى، الفلسفة الحديثة (من ديكارت إلى هيوم)، مرجع سابق، ص ص 282–283.

الغير يخطئون ويقصرون في حق غيرهم... كثيرا ما في حالة طبيعية القوة التي تدعم الحكم عندما يكون سليما وتعمل على تنفيذ كما يجب " [1] .

ويتضح لنا مما سبق ذكره أن في الحالة الطبيعية أنه بطبيعة الحال لا يوجد قاض أي حاكم أي غياب السلطة الدولة، بينما يوجد قانون الطبيعة فقط، فهذا نظرا لوجود الخلافات بين البشر فكان كل فرد قاض على نفسه وهنا يظهر الحال الانفعال وحب الانتقام، ومنه يقصرون في حق غيرهم، بما يقدمه في المقابل بمنفعة حول نفسه.

ومن هنا نبدأ التفكير في أن الحالة الطبيعية غير مستقرة، لذا نرى أن جون لوك رغم أنه يختلف مع هوبز ولوك وضعهم للحالة الطبيعية إلا أنه يتفق معهم في الغاية من العقد الاجتماعي، لقد وردت في العقد الاجتماعي في كتابات كثيرة من الفلاسفة اليونانيين منه أرسطو والسوفسطايئين وأبيقورين، ولوكر وعلماء القانون الروماني وكثير من الفلاسفة القرن السادس عشر، والعقد الاجتماعي تتجلى فكرته عند جون لوك وتوماس هوبز، وجون جاك روسو في أي الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات وأن العقل هو سنة القانون وكذلك كما دعا هوبز على أنها حالة ما الفوضى وتسودها الأنانية والوحشية وهذا ما دعا التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية، تنظم العلاقة بين الناس من أجل خلق جو اجتماعي والدفاع على أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة والأقوام الخارجية وكذلك حفظ ممتلكاتهم وتأمين مستقبلهم وبقاء الاستمرار، ومنه ما يجب عليه الأفراد جعله هو تنازل كل فرد على الأنانية، لكي يلتزم أمام الأخرين ببعض الواجبات، ومنه اتفاق الأغلبية من الناس وتكوين أي اختيار حاكم يشرق عليهم، ومنه نقتبس النص التالي في قول جون لوك " لكي نعوض النقص المتغلغل في تركيبنا، كالميل إلى العزلة والانطواء فإنه من الطبيعي إن الطبيعي إن تسعى للاجتماع بالأخرين وكسب صداقتهم، وهذا هو

[1] – أميرة حلمي مطر – الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)، مرجع سابق، ص68.

الباعث الأول لانخراطهم في مجتمعات سياسية، ولكني أزيد على ذلك فأوكد أن جميع الناس هكذا بطبيعتهم وسوف يظلون كذلك إلى أن يصبحوا، بمحض اختيارهم أعضاء ومجتمع سياسي "[1] .

وحسب قول جون لوك يمكن أن نلتمس في فكر جون لوك أن الحالة الطبيعية في تركيبتها ناقصة كالميل إلى الأنانية وحب التملك والاهتمام كل فرد بنفسه ولهذا قرر جون لوك بطبعة الحال السعي لتأسيس نظرية العقد الاجتماعي من أجل كسب صداقة بعضهم وتكوين عقد للخروج من الحالة الطبيعية وتأسيس مجتمع سياسي، وهكذا يؤكد أن جميع الناس بطبيعتهم يحبون التأمين على ممتلكاتهم واستمرار حياتهم وفق قانون مدني أي من خلال فكرة العقد الاجتماعي يسعى إلى كسب صداقتهم وانتقالهم من الحالة الطبيعية إلى حالة أخرى يضمن فيها ممتلكاتهم وحقوقهم ألا وهي الحالة المدنية.

ما يمكن أن نلتمسه في فكر جون لوك حول نظرته للحالة الطبيعية، أن للإنسان حقوق طبيعية لا يمكن أن يتنازل عنها ومن أجل ضمان هذه الحقوق، قام جون لوك وأنصاره على إقامة ضرورة تشكيل نظرية العقد الاجتماعي، حيث نظر إليها جون على كإطار تنظيمي مقابل للإطار التنظيمي لدولة، ومنه ظهر هذا المصطلح في السياق الغربي للعصور الحديثة ومنه في مقابل للمجتمع المدني لابد فهم أولا **نظرية العقد الاجتماعي** عند جون لوك ومنه نقتبس قول جون لوك (1632-1704) "وقد رأى في نظرية العقد الاجتماعي أن أفراد المجتمع يتنازلون عن بعض حريتهم للحكام من أجل حفظ الأمن ورعاية المصالح المشتركة – وليس هذا التنازل كاملا وبلا شروط، بل هو تنازل عن جزء محدود من الحريات الفردية للسلطة المركزية، ان للحكومة بناء عقد أو اتفاق أو دستور متفق عليه بين أفراد المجتمع والحكام، ويستمد الحكام شرعيتهم من هذا العقد الاجتماعي فقط وما تم

[1] – جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص22.

فشرعية الحكم ليس لها مكان إذ لم يوجد مثل هذا العقد [1]". ومنه يتضح لنا مما سبق ذكره حول قول جون لوك أنه نظر إلى نظرية العقد الاجتماعي هو تعاقد مجموعة أو أغلبية من الناس لتأسيس هذه النظرية منه لابد من أفراد المجتمع أن يتنازلون على حريتهم وتغلب على الأنانية للحكام من أجل حفظ الأمن والسلام وممتلكاتهم وهذا لرعاية المصالح العامة المشتركة ومنه ترك الأمر للحاكم الذي يحكم عليهم في الخلافات وفصل النزاعات، وهذا التنازل عن الحرية يؤكد جون لوك على أنه ليس تنازلا كاملا وبلا شروط بل تنازل جزئي محدود للسلطة أو الحكومة وهذا بناء عن الدستور الذي اتفق عليه أفراد المجتمع عند تأسيس مع حاكم المجتمع، ومنه يقوم الحاكم مهامه حول المجتمع من خلال هذا العقد الاجتماعي فقط ومنه فشرعيته تستمد من العقد فقط، دون تشريع من أمر آخر ومنه "أما عن مفهومه للعقد الاجتماعي cial contract أو الاتفاق السياسي الذي تقوم على أساسه سلطة الحكومة، فهو يوضح الأغلبية يجب دائما أن تقوم على مبادئ القانون الطبيعي، أو مفاهيم الفضيلة المدنية التي تتطلب ألات تسلك الأغلبية بالشكل يفوض الحقوق الطبيعية المكفولة لجميع المواطنين "[2] ومنه يتضح أن العقد الاجتماعي حسب لوك هو اتفاق أفراد المجتمع التي تقوم أموره على أساس سلطة حكومية ومنه يتضح أن غاية العقد الاجتماعي هو انشاء تنظيمات اجتماعية وسياسية من أجل تنظيم علاقتهم الاجتماعية والدفاع على أنفسهم وحفظ ممتلكاتهم.

ومنه كل هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي وهو بذلك ظهر بشكل طوعي دون إلزام أو شرط إكراه من قبل أفراد المجتمع، إن النقطة المركزية التي اشتمل عليها كل أراء الناس من أجل إنشاء فكرة العقد الاجتماعي هي تكوين علاقة طويلة

[1] – محمد عثمان الخشن، المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب موسوعة سابقة، ص 62–63.

[2] – ستيفف ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص 62–63.

ومستمرة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض من جهة وبين عناصر البيئة التي تحيط بهم من جهة أخرى.

وتجلت فكرة العقد الاجتماعي حيث كانت لها أبعاد نتيجة للتطورات السياسية والفكرية والتي كان لها مدى كبير وصل به الأمر إلى النهضة الأوربية والثورة الفرنسية ومن لم تكن أفكارهم حول العقد الاجتماعي تنظيرية فحسب بل تجلت أفكارهم إلى أبعد من ذلك نتيجة الظروف لسائدة آنذاك منها السياسية والاجتماعية وكذلك كما وصفها هوبز بحالة من الحروب وصراع أما عند لوك يرى أن الحالة الطبيعية لها العديد من الصعوبات، منها أن ملكية الفرد و الأنسان معرضة للخطر وضغط وهشاشة كبيرة، لأن حسب نظر جون لوك أن الجميع في حالة طبيعية لهم نفس الميزات ومنه القسم الاكبر منهم من لا يحترم المساواة ولا العدالة ومنه يعرف بذلك الملكية للخطر، وحتمية هذه الظروف تولد في الحالة الطبيعية الكسل والخمول كونهم يعتمدون على ما هو جاهز من ثمار الطبيعة، ومنه نقتبس قول جون لوك " والهيئة التنفيذية التي تشمل القضائية والدولية عند لوك إنما تنشأ عن العقد الاجتماعي الذي يعقده الشعب لدى تأسيسه للمجتمع المدني، إلا أن رئيس الهيئة التنفيذية (أو الملك) ليست طرفا من الأطراف المتعاقدة، بل هو كالحاكم عند روسو (1712-1778) امينا أو وكيلا يقيمه الشعب لتحقيق الأغراض التي نصب من أجلها. فإذا أخلص الحاكم (أو الهيئة التنفيذية العامة) للأمانة التي ائتمن عليها... فيجوز له حينئذ أن يضعها حيث يحسب أن أمنه وسلامته يقتضيان"[1] ومنه يتضح من ما سبق ذكره أن نشأة العقد الاجتماعي هو نتيجة تعاقد الشعب على تأسيسه، وهو يصبح الحاكم الذي اختاره الشعب على تنفيذ القوانين وأمينا ووكيلا، ومنه تصبح غايته لدى الشعب هو تحقيق لأغراضهم التي نصب من أجلها، وإذا أخلص الحاكم لما أمر به، ومنه تصبح لديه الأمانة في الاستمرار والشعب من خلال تنفيذ أوامر يحسب أن أمنه وسلامته مقتضيان ولذلك " والسلطة السياسية تراضي مشترك وعقد

[1] – جون لوك في الحكم المدني، مصدر سابق، ص، ك.

إرادي، ولذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون عقلا وحرية، بخلاف الحال في علاقة الأباء والأبناء، فأساس الاجتماع الحرية والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية، لا محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم هوبز، فلا يستطيع الأعضاء أن ينزلوا إلا عما يتنافر من حقوقهم من حال الاجتماع وذلك هو حق القصاص"[1].

ومنه فالسلطة السياسية ليست متأتية من خارج إرادة الأفراد ولذلك هم سواسية في العقل والحرية فالعقد الاجتماعي عند لوك يكون بإرادة الشعب وبالتالي يرغبون في إحترام القوانين ومنه نجد تقارب بين الحالة الطبيعة والحالة المدنية، ولهذا فالغرض من العقد الاجتماعي الحفاض على حقوق الطبيعة بما فيها ممتلكات البشر ومنه فالأفراد يؤسسون طريقهم بحريتهم، وفقا للقانون المنفذ من طرف الحاكم ولهذا فالأفراد بطبيعتهم لهم قوانين كونه يعرفون الصواب والخطأ، وبالتالي يستطيعون مراقبة السلطة أو الحاكم من خلال تنفيذ القوانين المتخذة من طرف الشعب.

ما يمكن أن نلتمسه في فكر جون لوك حول نظرية العقد الاجتماعي هو تصور في الانتقال من الحالة الطبيعة إلى الحالة المدنية فيما أن البشر كانوا أحرارا متساوون في الطبيعة ومنه صعوبة اخراجهم من الحالة الطبيعة إلى نشوء مجتمع سياسي، وهذا قد يكون واضحا في فكر جون لوك باعتباره يتصور أن الحرية والمساواة هما جوهر وأساس الطبيعة البشرية ولكنه الغاية التي يريدها جون لوك من الانتقال من الحالة الطبيعية إلى تأسيس مجتمع سياسي وفق نظرية العقد الاجتماعي هو العيش عيشة رخية أمنة، مسالمة وكذلك اعتبار السلم هو الغاية الرئيسية للمرور إلى مجتمع مدني لأن غياب سلطة الحكومة في الطور الطبيعي أدى بحتمية إلى ظهور الفوضى وعندما يعجز فرد للوصول إلى ما يريد من الطبيعة فيؤدي به إلى فرض الأنانية وبه تتحول هذه الظروف إلى الحروب في الحالة

[1] – يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص 154.

الطبيعة كما وصفها هوبز وبه فإن الحقيقة التي تظهر في فكر جون لوك والتي نراها أساسية هي الحرية والمساوات في نظره تستبين حتى في الحالة الطبيعية، لذلك فالفرد حر في حدود القانون الطبيعي، وهذا يعني أن الفرد في الحالة الطبيعية غير مستقر وليس لديه طبيعة ثابتة وهذا الأمر الثاني الذي دعا جون لوك للحديث حول نظرية العقد الاجتماعي التي تأدي به إلى ضرورة تأسيس مجتمع مدني ذا قانون يحكم الشعب ويولد بذلك حياة أمنة واستمرارها بأمن واستقرار ومن هنا نقتبس قول جون لوك حول العقد " فإن العقد (عنده) يأسس الدولة بالتراضي بكل معنى الكلمة غايته تنظيم العقوبات التي تطبقها الدولة بحق كل من يعتدي على أمن الأفراد وممتلكاتهم... فالعقد هو نوع من الاشتراط والتكليف من الشعب المجتمع إلى الحاكم مادام الحاكم طرفا أساسا في العقد عينه التي يتحمل مسؤولية ذلك التكليف وعلية محاسبة إلى الأخر بذلك العدد الذي أبرمه الشعب معه "[1] ومنه يتضح لنا غاية العقد الاجتماعي حسب جون لوك هو تنظيم العقوبات الناتجة عن النزاعات التي تطبقها الدولة على الذين يتعدون إلى ممتلكات غيرهم، فالعقد هو ناتج من تكليف الشعب لتأسيس حاكم يتحمل المسؤولية، فيما أمر به قوانين ومنه يحق للشعب مراقبته ومحاسبته عند خروجه من العقد المبرم من طرف الشعب ولقد تبين من خلال نظرية العقد الاجتماعي أن الحالة الطبيعية تتصف على أنها حالة منعدم فيها معروف وثابت للجوء الأفراد إليه في حالة من النزاعات ويفصل الخلافات الموجودة في الحالة الطبيعية، وهذا راجع لعدم وجود سلطة تحكم وتفصل في الصراع ومن هنا يوصف جون لوك الحالة الطبيعية " وتتصف الحالة الطبيعية:

1- انعدام قانون معروف ثابت تواضع عليه أبناء المجتمع يحدد حقوق الفرد ومسؤولياته.

2- انعدام حتم منصف ونزيه يقضي بينهم ويفصل خلافاتهم.

[1]- علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديان الصغرى، مراجعة محمد شوقي الزين، دار ابن نديم لنشر والتوزيع(وهران)، الطبعة الأولى ، 2012، ص28.

3- انعدام سلطة قادرة على تنفيذ أحكام القانون بصرامة إنصاف."[1]

ومنه يتضح لنا أن الحالة الطبيعية عند جون لوك هي حالة انعدام قانون السلطة وبها حالة من الفوضى والصراع، لأن لا وجود لحكم يفصل بينهم في خصام وحفظ الممتلكات لهذا قام جون لوك بعق اجتماعي للانتقال الشعب من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، ومنه في النهاية يمكننا أن نختصر نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك فبما يلي:

حث كانت الحالة الطبيعية رغم أنها تسود فيها الحرية والمساواة إلا أنها نسبية تؤدي إلى عدم الاستقرار وهذا راجع إل قانون الطبيعة ولا وجود لسلطة حكومية يلجأ إليها الشعب لفصل النزاعات وضمان ممتلكاته على هذا الأساس استوجب وضع نظرية لعقد الاجتماعي ومنه انتقل الشعب من قانون طبيعي بما فيه حق في الحرية وحق في الحياة وحق في المساواة إلى قانون مدني أصبحت في المجتمع السياسي(بما فيه سلطة تشريعية... سلطة قضائية. سلطة تنفيذية.) أما بالسبة للحقوق المتعلقة بالفرد، انتقلت من حق ملكية الطبيعي إلى حق الملكية القانوني، ومنه على الحاكم الالتزام بنصوص العقد، وتنفيذ القانون والأمور التي نصب من أجلها ورعاة واحترام حقوق وحريات الأفراد، وهدف الدولة هو استقرار الشعب واستمداد بقاءهم وحفظ ممتلكاتهم والحفاظ كذلك على حريات المجتمع، و فإذا لم يحققها الشعب، يصبح لديه الحق في إزالة الحاكم عن سدة الحكم وتغييره، وتوضيح أكثر فكرة العقد الاجتماعي عند لوك نرسم مخططه التالي:

[1] – علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديان الصغرى، مرجع سابق، ص29.

مخطط يوضح فكرة العقد الاجتماعي عند لوك:

حالة طبيعية	العقد الاجتماعي ←	المجتمع المدني
- الحقوق فيها حقوق طبيعية مطلقة(حق الملكية، الحياة، الحرية)، والإنسان فيها في حالة من الاستقرار والطمأنينة.	- فض النزاعات الحاملة بين أفراد المجتمع الطبيعي - تلاقي المساوئ التي قد تنجم عند التعددية الحكام (إن كل أمرئ فيه هو الخصم والحكم) - إيجاد سلطة التنفيذ القانون.	- الدولة الحقوق فيها قانونية مقيدة(حقوق مدنية وسياسية) وهي غير خاضعة لإرادة الحاكم إنما القانون، الحق الأساسي المتنازل عنه هو حق انزال العقوبة بالأخر.

ومن خلال هذا المخطط يتضح لنا حالة الأفراد التي وصفها جون لوك في انتقاهم من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني(الدولة) ونه تم الانتقال بواسطة العق الاجتماعي الذي وضعه أغلبية الشعب من أجل نقل الناس من الحالة الطبيعية التي كان يسود فيها القانون الطبيعي بما يشمله من (حق في الحياة، الحق في الملكية، وحق في الحرية) وبحيث يصفها جون لوك بحالة من الاستقرار والطمأنينة، ومنه يلجأ فيها الفرد إلى العقل أو سنة الطبيعة للحكم، ولكن حسب نظرا جون لوك ينجم بضرورة الانتقال من هذه الحالة كون أن الحرية والمساواة فيها نسبية ومن أجل حفظ الأمن والاستقرار المواطنين، وضعوا العقد لحماية حقوقهم وممتلكاتهم وبغض نزعاتهم والمساوئ ومنه وضع السلطة للحكومة يلجأ إليها كل فرد من أجل حفظ نفسه والحقوق التي خلقتها له الطبيعة، كالحق في الحياة والملكية

وغيره ومنه أي أمرئ له الحق في السلطة، لضمان الاستقرار والأمن والمنفعة العامة أي الخير للجميع ولضمان كل ما يتحمله الحاكم الذي وضعوه من أجل تنفيذ الأمور التي نصب من أجلها ومن شروط الحاكم أن يكون عادل ويساوي بينهم من أجل تأسيس مجتمع مدني أي دولة لها قانون مدني بما فيه السلطة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.) التي تقوم بمهامها حول تشريع القوانين لحماية الشعب وحفظ حقوقه ومنه تكون غير خاضعة للإرادة الحاكم وإنما لقانون الحق الأساسي لدولة.

المبحث الثاني : مفهوم المجتمع المدني عند جون لوك.

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا من مفهوم المجتمع المدني بصفة عامة ومنه تعرفنا على العديد من تعريفه عبر بعض الفلاسفة، وكذلك درسنا التطور التاريخي لفكرة المجتمع عبر مراحل ثلاثة.

ومن هنا نسعى إلى تعريف المجتمع المدني عند جون لوك بصفة خاصة:

لقد كان جون لوك من أهم الفكري في مدرسة العقد الاجتماعي أكثرا اهتماما بمفهوم المجتمع المدني ومنه قام هؤلاء في ظل العقد الاجتماعي، قصد ضمن الحقوق المتساوية التي كان يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، لكن هذا القانون غابت فيه السلطة القادرة على ضبط القوانين في المجتمع الطبيعي التي كانت تهدد ممارستهم لهذه الحقوق لهذا اتفق جون لوك مع الفلاسفة العقد الاجتماعي على تكوين مجتمع مدني قصد ضمن الحقوق لأفراد المجتمع.

ومنه " المجتمع المدني وفقا لجون لوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة الحكومة بالقدر المشروع على حسب المنازعات فيما بينهم في تفسيرهم لحقوقهم التي اكتسبوها في الحالة الطبيعية ... لا يسمى لوك هذا المجتمع المتخيل من دون دولة* المجتمع المدني على الحالة السياسية، أي الدولة أو المجتمع المنظم سياسيا"[1] ومنه يتضح

* **الدولة:** هي جمع من الناس يخضعون لنفس التشريع ونفس السلطة السياسية، وتعني أيضا كلمة الدولة تلك السلطة السياسية نفسها، فالدولة إذن هي السلطة السياسية والمؤسسات(وزارة، ولايات، بلديات، مراكز شرطة، محاكم، إلخ) التي تمارس من خلالها هذه السلطة (جلال الدين سعيد، المصطلحات والشهواء الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونسر – دط– ص193.

[1] – كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري والمشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، مجلة سابقة، ص ص، 42،43.

لنا المجتمع المدني في نظر جون لوك هو أن يسلموا الأفراد أمرهم إلى السلطة** من خلال تحكم بينهم لتفادي النزعات وتفسر لكل فرد حق بحيث أن السلطة الحكومية تقوم بتفسير الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في الحالة الطبيعية ومنه يوضح لوك أن المجتمع المدني لا يمكن أن نتخيله من دون سلطة *ومنه نسميه بالحالة السياسية أو المجتمع المدني.

ومنه الأمر الذي يمكن أن نلمسه في فكرة المجتمع المدني عند جون لوك، أن المجتمع المدني نشأ ليفسر الحقوق والحريات التي أكتسبها أفراد الحالة الطبيعية لذلك كان جون لوك لا يؤكد أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتخيله م دون دولة تحكم بين الأفراد، تحت ظل قانون مدني (سياسي)، ومنه نقتبس قول جون لوك. " ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمرار ما لم يسند إليه وحده سلطة المحافظة على الملكية* وعلى معاقبة كل من يسطو عليها في ذلك المجتمع، فليس مجتمع سياسي إلا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة "[1] ومن هنا يتضح أن فكرة جون لوك حول المجتمع المدني يستوجب استنادا إلى سلطة المحافظة على الملكية واعتبارها وحدة من وحدات المجتمع السياسي وأن لكل فرد من المجتمع له الحق في الملكية. ومنه يعاقب من يسطو عليها

** **السلطة:** السلطة في اللغة القدرة والقوة على الشيء والسلطات الذي يكون للإنسان على غيره ولها عدة معاني،1- **السلطة النفسية،** أعني قدرة الأنسان على فرض إرادته على الأخرين، لقوة شخصية،2- **السلطة الشرعية،** وهي السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم، والوالد، والقائد، وهي مختلفة عن القوة، لأن صاحب السلطة الشرعية يوحي بالاحترام والثقة، على حين أن صاحب القوة يوحى بالخوف والحيرة لذلك صل إن السلطة الدولة في النظام الديمقراطي مستمدة من إرادة الشعب، 3- وللوحي الذي أنزله الله على أنبيائه سلطة يمكن أن نسميها **بالسلطة الدينية** وجمع السلطة سلطات، وهي أجهزة اجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية والتربوية،،،إلخ (د- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية الجزء الأول، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، دط، 1982،ص 670.

* :الملكية: هي حق ذلك يملك أو يمكنه أن يطاب بشيء بموجب القانون، أو على الأقل بمقتضى حق طبيعي "الملكية هي حق الاستماع بالأشياء وحيازتها على النحو الأكثر إطلاقا شرط ألا تستعمل استعمالا تحظره القوانين أو الأحكام " إن الملكية وهي حق تتعارض مع الحيازة possession وهي أمر واقع (أندريه لا لا- مسوعة لا لا الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص1062) .

[1]- جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص188.

وتنازل كل فرد على هذا الحق الطبيعي من غير استناده إلى المحافظة على الملكية ومنه " ومن ثم فالمجتمع المدني عند لوك يدل على المجتمع الذي يتشكل بناء على(العقد الاجتماعي) *وينظر إليه باعتباره دائرة مقابلة لدائرة الدولة"[1] ومن هنا يتضح لنا أن المجتمع المدني عند لوك تشكل خلال العقد الاجتماعي الذي يحول المجتمع من الحالة الطبيعية التي كانت تسود فيها الوحشية وانعدام النظم الاجتماعية والسياسية والدينية ومنه تم تحول المجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية التي تحولت إليها الناس وسادت فيها النظم والسيادة والدولة ومنه تنظيم المجتمع المدني تنظيما قانونيا " ويؤكد حتى الحياة والعدالة والمساواة والحرية وحفظ ملكية المواطنين يذكر لوك في المقالة الثانية من الحكومة المدنية إن القانون قد وضع لمصلحة المجتمع"[2].

ويتضح لنا مما سبق أن المجتمع المدني في نظر لوك قد وضع له قانون تحت مصلحة الجميع لحفظ حقوقهم وإعطاء لجميع الأفراد حق في الحياة والعدالة والمساواة والحرية وحفظ الملكية هذا ما أكد عليه جون لوك لجعل المجتمع المدني تسود فيه النظم الاجتماعية و السياسية لحفظ أمن المواطن وهذا كله راجع إلى نتيجة العقد الاجتماعي الذي وصفه جون لوك وأتباعه من أجل تحويل المجتمع من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

* العقد الاجتماعي:contrat social : هو اتفاق بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية ان يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنظم بها حياة الكل، فالإفراد الذين يعشون في الحالة الطبيعية حيث لاشيء يحد حريتهم وإرادتهم يتنازلون بمقتضى هذا العقد عن حريته الطبيعية لصالح المجموعة ويتحصلون في مقابل ذلك على حرية اجتماعية أساسها العدل والمساواة المفرزين للشعور بالأمن والطمأنينة (جلال سعيد– المصطلحات والشواهد الفلسفية– معجم سابق– ص289) .

[1] – محمد عثمان الخشن، المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، موسوعة سابقة، ص63.

[2] – راوية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، مرجع سابق، ص ص 113–114.

ومنه حسب جون لوك " المجتمع السياسي ليس مؤسسا إلا لتحقيق غاية وحيدة وهي تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية. أما عناية الانسان بروحه وبالأمور السماوية التي لا تنتمي إلى الدولة ولا تخضع لها بأنها متروكة تماما للإنسان"[1].

ومنه يتضح أن غاية المجتمع المدني حسب جون لوك هو تأمين وتحقيق ملكية الإنسان. لتوفير أموره الدنيوية، أما الأمور السماوية (الاخروية) الغير متصلة بالدولة ولا تخضع لها وإنما متروكة للإنسان وحده لا غيره. ومن هنا يؤكد جون لوك على ضرورة التأكيد على مسؤولية الحاكم، بأن يكون حاكما ذا سلطة يحكم بين الخلاف الذي يحدث بين الناس وأن تكون لديه عناية رئيسية وأساسية لكل إنسان في المجتمع المدني، وهنا ندخل في تفاصيل جون لوك حيث يقول " إن الحاكم ينبغي عليه ألا يتسامح مع أراء المضادة للمجتمع الإنساني أو مع القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدني "[2] ولذلك يؤكد جون لوك أن حاكم الدولة ينبغي عليه ألا يتسامح مع أراء التي تخالف قانون المجتمع و الأراء المضادة له. وهذا راجع لضرورة الحفاظ على القواعد الأخلاقية الضرورية للمجتمع وهو من أجل مجتمع مدني تسود فيه النظم السياسة وسيره وفق قوانين دولية وكذلك من وجاب الدولة تسخير قوة خاصة إلى أفراد المجتمع وكل ما يحتاجون إيه لتسيير أمورهم اليومية ومنه يخضع أفراد المجتمع إلى الحاكم من أجل دعمهم إلى الحاجة تحت ظل القانون ولذلك هناك سلطات تخص المجتمع المدني ومن هنا جون لوك في قوله " ومن هنا نشأت سلطة المجتمع المدني التشريعية والتنفيذية أي سلطة تعيين العقوبات التي يجب أن

[1] – جون لوك، رسالة التسامح، ترجمة، منى أبونسة، تقديم ومراجعة، مراد وهبه، المجلس الأعلى لثقافة، الطبعة الأولى، 1997، ص54.

[2] – مصدر نفسه، ص55.

تلحق بمرتكب جريمة ما داخل الدولة، بناء على قوانين المرعية، وسلطة النظر بين حين أخر"[1] .

ويتضح لنا مما سبق ذكره حسب نظر جون لوك أن سلطة المجتمع المدني منها التشريعية والتنفيذية أي كل سلطة تؤدي مهامها من تنفيذ قواعدها الخاصة وتعين العقوبات تحت ظل كل جريمة الذي يقام بها كل فرد وهذا راجع بناء على القوانين المرعية للدولة، ومنه ينشأ عندنا حينذاك مجتمع سياسي أو مدني وهذا من اجل مراعاة لصالح منفعة العام.

لقد صرح جون لوك إلا بسلطتين أي كما اتضح لنا من قبل هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية غير أن جون لوك كذلك تكلم على سلطة ثالثة وهي السلطة الفيدرالية بحيث أقر بأنها سلطة المعاهدات وهي سلطة خاصة بالعلاقات الخارجية ومنه يتبين سلطة فيدرالية تختلف على السلطة التنفيذية والتشريعية، بما أنها تنطوي على سلطة الحرب والسلام وهي تخص الجماعات خارج المجتمع، ومنه تبن حسب جون لوك على الرغم من أن السلطة الفيدرالية تختلف على السلطة التنفيذية لكن يصعب فصلها عليها ووضعها في أيدي أخرين.[2]

تعتبر السلطة هي الملجأ الوحيد لأفراد المجتمع لعلاج مشاكلهم التي تواجه أي فرد في المجتمع ومنه يتولى الحاكم فص النزاعات مخولا بالقانون الشرعي والتي يتطلبها المصلحة العامة للمجتمع، ولذلك يؤكدها جون لوك " فإذا اجتمعت مجموعة من الأفراد دون أن تكون هناك مشاكلهم فإن مجتمعهم يفقد بذلك دعامته الأساسية ويظلون على حالتهم الطبيعية.... إذ أن ميزة المجتمع المدني هو تجنب التحيز الذي كان يسيطر على الفرد في الحالة الطبيعية عندما يفصل في قضاياه الخاصة، إلى جانب علاج هذا التحيز وذاك بإيجاد

[1] – جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص 189.

[2] – أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس)، مرجع سابق، ص72.

سلطة عامة يلجأ إليها كل فرد وتتولى عنه مهمة فض المنازعات والفصل في الخصومات وفي نفس الوقت تلزمه بالخضوع لأحكامها"[1] ومن هنا يتبن لنا أن جون لوك أوضح لنا أن السلطة هي الدعامة الأساسية في المجتمع المدني، لأنها هي الملجأ لحلول مشاكل أفراد المجتمع، وغيابها في المجتمع يعتبر أن أفراد لا يزالون في حالتهم الأولى (أي الحالة الطبيعية) لأن السلطة هي التي تميز المجتمع المدني على الحالة الطبيعية، وتعتبر الميزة الأساسية في المجتمع المدني هو تجنب التحيز الذي كان سيطر على الفرد في الحالة الطبيعية ولعلاج هذا التحيز الذي كان موجود في الحالة الطبيعية لابد من إيجاد سلطة عامة تحكم المجتمع بصفة عامة بحيث مهمتها هو لجوء كل فرد إليها لتولي مهمته وفض النزاعات الموجودة وفصل الخصومات والحكم بينهم بالمساواة تحت ظل قانون مدني وفي نفس الوقت تلزم السلطة كل فرد بالخضوع إلى أحكامها ومنه تعتبر السلطة ركن هام فيقام المجتمع المدني ومنه" فكأن الناس حيث طلقوا(الطور الطبيعي) والتحقوا بالمجتمع إنما الخضوع لسلطة القانون باستثناء واحد منهم، احتفظ بحريته الطبيعية الكاملة وقد افترضت به السلطة (المدنية) فأصبحت مطلقة لاتصالها عقوبة"[2] ونه بين لنا لوك أن الناس حيث تحولوا من الطور الطبيعي إلى طور المجتمع المدني بحيث أنهم أخضعوا إلى السلطة القانونية لأن حريتهم في الطور الطبيعي غير محمية بحيث تسود فيهم الأنانية، باستثناء واحد منهم احتفظ بحريته الطبيعية الكاملة ومنه تحولت إلى السلطة المدنية فأصبحت مطلقة لا تعاقب فرد إلا في ظل قانون تشريعي ومنه فإن لوك رأى أن الحالة الطبيعية يفقد فيها الإنسان العديد من النظم وغيرها لذلك حسب لوك أن " ما يفتقده الناس في الحالة الطبيعية هو القوانين والقضاة والسلطة المنفذة وهذا ما يأتيهم به الحكم المدني فالسلطة السياسية هي إذن عبارة عن وديعة يأتمن بها ملاكون ملاكين اخرين سياسيين والحاكمون هم إداريون في

[1] – جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي (لجان جاك روسو)، مصدر سابق، ص77.

[2] – جون لوك، في الحكم المدني، مدر سابق، ص 192.

خدمة الجماعة وتقوم مهمتهم على توفير الرفاة والازدهار"[1] ومنه يتضح لنا مما سبق ذكره حسب جون لوك هو أن الناس في الحالة الطبيعية افتقدوا أشياء كثيرة منها: القوانين والقضاة والسلطة وعلى عكس هذا ما وجدون في المجتمع المدني بما فيه ما سلطة سياسية تعتبر الركيزة الأساسية منه يلجئون إليها الأفراد لحلول مشاكل وهي بحيث تكون في خدمتهم وتوفير لهم الرفاة والازدهار.

ومنه يتضح لنا مما سبق ذكره حسب فكر جون لوك بينا لنا أنه أقام المجتمع المدني منم أجل غاية واحدة أساسية وهي حفظ الملكية وعلى هذا الأساس أخرجوا الناس من الحالة الطبيعية وشكلوا مجتمعا مدنيا من أجل حفظ غاية رئيسية لا غيرها وهي حفظ الملكية كل فرد بحيث أنه في الحالة الطبيعية كانوا قضاة على بعضهم البعض ما يجعل تحقيق العدالة يبدو غير ممكن .

بحيث كانوا في الحالة الطبيعية الناس لديهم القدرة والميل الى العيش وفقا للعقل وقوانين الطبيعة، لأن كانت السلطة غائبة ومنه لا يعتمدون عليها إلا للتغلب على حالات نقص معنية في النظام الذي يحافظ علية أغلبهم تلقائيا، ونتيجة ذلك كان لديهم مصدر واحد للنظام يلجؤون عليه من غير السلطة وهو التعقل والحياة الشريفة للإنسان ومنه "وهكذا فقد أوردت عدة أمثلة مستمدة من تاريخ شعوب حرة كانت على (الطور الطبيعي)فاجتمع أفرادها واتحدوا وألفو دولة واحدة"[2] ومنه يتضح لنا أن تاريخ أكد على شعوب الحرة الذي كانوا يعشون في الطور الطبيعي قد اجتمعوا أفرادها وشكلوا اتحاد أي عقد اجتماعي من أجل الانتقال من الحالة الطبيعية التي تسودها الأنانية والوحشية وغياب فيها السلطة التي تعتبر الركيزة الأساسية للمجتمع المدني ومنها ألفوا من خلال الاتحاد دولة واحدة ذات قانون مدني يلجئ إليها أي فرد لفض النزاعات وحلول المشاكل.

[1] – جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، مرجع سابق، ص509.

[2] –جون لوك، الحكم المدني، مصدر سابق، ص199.

ومنه أكد لوك في قوله بأن " ولا يمكن لأي فرد داخل المجتمع أن يتهرب من أحكام القانون ونصوصه، وهو القانون الذي سار عليه الجميع وارتضوه ماديا لهم في حياتهم المشتركة"[1] ومن خلال تكوين عقد اجتماعي وتأسيس دولة ذات سلطة وقانون مدني يحكم الجميع فأقر لوك أن لا يمكن أي فرد داخل المجتمع الهروب من أحكام القانون ونصوصه، لأنهم الحكم الدولي يطبق على الجميع على أي فردفي المجتمع، كلهم تحت ظل قانون مدني، بحيث يصبح هذا القانون مسار كل فرد أي يسير عليه الجميع ومنه يصبح شيء مشتركة في المجتمع " وعلى ذلك فإن اتفاق كل فرد مع اخرين لتكوين كيان سياسي واحد في ظل حكومة* واحدة إنما يحتوي ضمنا على تبعيته لأفراد المجتمع، والخضوع لحكم الأغلبية لأنه كانت هذه الرابطة الأصلية التي تنصهر في مجتمع واحد لا تعني شيء بالمرة"[2]

لقد نقل جون لوك الناس من الطور الطبيعي إلى الطور المدني وقد تم

هذا التنقل من أجل العقد الاجتماعي، وهو اتفاق أغلبية المواطنين على تأسيس حكومة يحمها حاكم إليه شؤون المواطنين حتى يحكم بينهم بالعدل والمساواة وهذا من خلال القانون الذي اختاره المحاكم الذي يعتبر الحل الأنسب لجميع أفراد المجتمع ليحكم بينهم وتوفير الأمن وضمان حقوقهم كاملة، وكذلك حمايتهم وأمنهم ومنه أكد جون لوك علىّ أن المجتمع المدني أقيم من أجل تكوين شعب واحد لذلك "إن المجتمع السياسي خطط في مقابل الحالة

[1] – جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص81.

* **الحكومة:** حكم عليه بالأمر وحكم بينهم حكما وحكومة، والحاكم المنفذ الحكم وقد سمي حاكما لأنه يمنع الظالم من الظلم: واصل الحكومة ردة الرجل عن الظلم، والحكومة في اصطلاح الفلاسفة الادارة، والتدبير، والتوجيه، كإدارة الأعمال وتدبير شؤون الدولة، وتوجيه سياستها، فالحكومة بالمعنى المشخص هي الهيئة المؤلفة من الأفراد الذين يقومون بتدبير شؤون الدولة: كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وتسمى بالهيئة التنفيذية وهي شخص معنوي له سلطة الأمر والنهي، وفي قول (مونتسكيو) الحكومات ثلاثة: الحكومة الجمهورية، والحكومة الملكية، والحكومة الاستبدادية، والحكومة بالمعنى المجرد يعني الحكم أو فن الإدارة والتدبير، والسياسة، كما في قولنا: الأصل في الحكومة تحقيق مطالب الشعب، ورعاية مصالح المواطنين(جميل صليبة، العجم الفلسفي)

[2]– مصدر نفسه، ص84.

الطبيعية لكي يعالج هذه العيوب الثلاثة ويستمد المجتمع السياسي شخصه من المقصد الأساسي لضمان المحافظة على الملكية عن طريق تقديم سلطة تسن القانون، وتفصل في الخلافات والمنازعات وسلطة تنفذ الأحكام وتعاقب المذنبين. يستطيع أي عدد من الناس أن يبرموا عهدا لترك الحالة الطبيعية والدخول في مجتمع لكي يكونوا شعبا واحدا، أعني كيانا سياسيا يخضع لحكومة عليا"[1]، ويتضح لنا مما سبق ذكره أن المجتمع السياسي لدى لوك جاء ضد وتقابل الحالة الطبيعية لكي يعالج الأنانية وضمان المحافظة على الملكية وذلك عن طريق سلطة تقوم على أساس قانون شرعي مدني يفصل بين أفراد وفك الخلافات الموجودة والمنازعات، وكذلك من مهام السلطة أن تعاقب من يخالف قانون الدولة، وكذا كله من أجل تكوين مجتمع مدني ذات سلطة واحدة وحكم واحد وشعب واحد أي تكوين كيان سياسي يخضع لحكومة الدولة "إن الناس ينضمون إلى المجتمع السياسي لكي يحكمهم قانون ثابت ولا يمكن أن يتحقق هذا الفرض إلا عن طريق تأسيس سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وهو ما عبر عنه لوك بدقة في فعل تكوين الحكومة ...لا يستطيع المجتمع السياسي بدون حكومة أن يفعل شيئا سوى تشكيل حكومة وتستلزم تأدية هذه المهمة قرارا عميقا"[2]، ومنه يتضح أن لوك بين لنا أن الناس ينضم كلهم إلى المجتمع السياسي وهذا راجع إلى قانون الحكومة الثابت لكي يحكم بينهم في النزاعات وحدوث مشاكل ويتأكد أن الحكومة غائبة تماما في الطور الطبيعي، ومنه أن الحكومة لا تتحقق في المجتمع المدني إلا عن طريق تأسيس سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وهما ما عبر عنهم لوك في فعل تكوين حكومة تستلزمها دولة لقيام حاكم يقوم بمهمته في ظل قانون مدني، ومنه نستنتج لا نستطيع قيام مجتمع سياسي بدون حكومة لأنه عند غياب حكومة لا يمكن للمجتمع المدني فعل شيء سوى من خلال حكومة التي تقوم بمهمة شرع قوانين تحكم بين الناس "يضع لوك فكرة

[1] – ليوشتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدبر)، ج2، مرجع سابق، ص42.

[2] – المرجع نفسه، ص49.

الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والأشكال المختلفة للحكومة وعنده أن الفرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل ومن ثم فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية، وهذا يقسمان إلى تشريعية وتنفيذية واتحادية وقد كانت نظريته في الدولة محاولة لتكييف النظرية مع الشكل السياسي للحكومة اللذين اتخذتا في انجلترا نتيجة الثروة البرجوازية"[1].

تم الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية عند لوك واشكال الحكومة حيث كان الغرض من إنشاء دولة هو الحفاظ على الحرية الانسانية والملكية الفردية في إطار القانون الحكومي بحيث لا يجوز أن تكون الحكومة تعسفية (مطلقة) بل تحت ظل قانون مدني ومنه فللدولة مبادئ تقوم عليها لذا "مبدأ الدولة أن لكل أن يستمتع بجميع ما يعترف به للغير من حقوق فيجب على الدولة أن تجيز جميع أنواع العبادة الخارجية وتدعو الكنيسة تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالعقيدة والعبادة وفقا للقوانين العامة فتسود الحرية جميع نواحي المجتمع المدني"[2]، ومنه يتبين لنا أن الأمر الذي يمكن أن نلمسه في فكر ونظرة جون لوك حول المجتمع المدني هو أن أساس المجتمع المدني هو إنشاء دولة مستقلة ذات حكومة لها قانون يشرف على جميع أفراد المجتمع، أي يستمتع به الجميه من أجل حفظ الحقوق والملكيات الفردية وما يجب على الدولة أن تجيز أنواع العبادة الخارجية ومنها تدعو الكنيسة تحكم نفسها بنفسها وفقا للعقيدة والعبادة ومنها الدولة تسود الحرية والمساواة وفق القانون العام في جميع نواحي المجتمع المدني ومنه تعتبر السلطة التشريعية هي أساس الدولة من حيث التي تشرع القوانين الدولة من خلال الحاكم لهذا "وهكذا ظل من يتولى السلطة التشريعية العليا في أية دولة ملزم بأن يحكم على أساس قوانين ثابتة قائمة موضوعة ومعروفة لدى الشعب لا على أساس أحكام مرتجلة. مستعينا بقضاة عادلين نزيهين لهم صلاحية الفصل في

[1] – مكي عبد المجيد: العقد الاجتماعي والأسس النظرية وأبرز المنظرين، مرجع سابق، ص286.

[2] – يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، مرجع سابق، ص154.

الخصومات بناء على هذه القوانين"[1] ويتضح لنا مما سبق ذكره أن السلطة التشريعية العليا في أي دولة تعتبر أساس قوانين بما أنها هي التي تشرع القوانين التي تكون موضوعية ومعروفة وتطبق على الشعب الكل لا على أساس أحكام مرتجلة وهذا يستوجب على الدولة توظيف عاملين عادلين نزيهين يحكمون بقانون والعدل والمساواة على أي فرد في المجتمع المدني ومنه فصل الخصومات والنزاعات والحكم عليهم في أمور قانونية تقوم بفصل المشاكل الناس، ويبدو "أن الحرية لا تتحقق في الدولة إلا بالفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقانونية لذلك فهو يرفض نظام السلطة المطلقة الذي كان ينادي به هوبز وهو يجعل الثورة مشروعة إذا عجز الملك عن الحفاظ على حرية شعبه والثورة معناها أن يصبح الحاكم مواطنا عاديا في الدولة"[2]، ومنه يتضح أن الحرية لا تتحقق في المجتمع المدني إلا من خلال فصل السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقانونية ومن خلال إثبات الحرية رفض لوك نظام السلطة المطلقة الذي نادى بها هوبز، عندما يعجز الملك عن الحفاظ على حرية شعبه سيصحبه الحاكم مواطنا في الدولة عند فشله للحفاظ بالحرية ولهذا نصل إلى أن "بفضل لوك أصبح قانون الفصل بين السلطات حقيقة يتمسك بها القانون امدني في الدولة المختلفة حتى يومنا هذا"[3].

مما لا شك فيه أن جون لوك قام بفصل السلطات لكي تصبح حقيقة ملموسة ومنه يتمسك بها القانون المدني في الدولة ومنه تصبح لكل سلطة مهاما خاصة، ويتبين حسب نظر جون لوك أن السلطة العليا في الدولة هي السلطة التشريعية لأنها هي التي تحكم القوانين الثابتة ويشرع قوانين موضوعية ومعروفة وعامة تطبع على جميع الناس في المجتمع المدني ومنه نلتمس ما أكده لوك "فإنه يمنح الثقة للسلطة التشريعية بالنظر إلى أهميتها واستمدادها لبقائها من ثقة المواطنين" لذا فإن للشعب الحق في الثورة عليها أو تغييرها في

[1] – جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص215.

[2] – فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الإنجليز في العصر الحديث، مرجع سابق، ص145.

[3] – المرجع نفسه، ص145.

حالة عدم التزامها بمسؤوليتها وتخليها عن العمل لمصلحة الأفراد، وهنا يلوح لوك بالثورة أو بحق الثورة للشعب إذا حدث مساس بمصالحه أو إصدار لحقوقه المنصوص عليها في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي"[1]، مما لا شك فيه أن جون لوك أعطى الثقة الكبيرة إلى السلطة التشريعية نظرا إلى مهامها وأداء عملها مع المواطنين وكذلك إلى أهميتها واستمداد بقائها من طرف المواطنين وذلك لتسهيل تغييرها من طرف المواطنين ولهم الحق في الثورة عليها في حالة عدم التزامها بمسؤولياتها وتخليها عن العمل لمصلحة الأفراد، ومنه وضح لنا لوك لأن للشعب الحق في الثورة عليها إذا مست بمصالحه وحقوقه وخاصة إذا كانت موجودة في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي فله الحق في استبدالها وتغييرها إذا أساءت إليه.

لقد قام جون لوك بفصل الدين عن الدولة بقوله أن الدولة قانون موضوعية قائمة من طرف الشعب إلى الدولة فلا دخل الدين في ذلك، وكما نادى كذلك غلى فصل السلطات مما تنجم الحكومة المدنية بأداء عملها بوضوح، بحيث أن لكل سلطة مهامها الخاص، السلطة التشريعية والقضائية والفيديرالية، وقد دعا إلى أن السلطة التشريعية لها ثقة مع الشعب.

أما الحكومة فوضع لها جون لوك مبادئ يجب أن تتبع وهي:

"- يجب أن يكون القانون سليما صحيحا خاليا من التعسف.

- لا بد أن ينطبق القانون على جميع أفراد الدولة مهما كان شأنهم.

- ضرورة التزام السلطة بوظيفتها كمنظمة وليست كمالكة.

- لا تتنازل السلطة التشريعية عن أداء وظيفتها كذلك لا يحق لها فرض ضرائب دون موافقة الشعب" [2].

[1] - راوية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، مرجع سابق، ص115.

[2] - ابراهيم مصطفى، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هايوم، مرجع سابق، ص285.

مما لا شك فيه أن جون لوك أعطى للحكومة مبادئ لكي تسير وفقها وتأدي مهامها لتلبية مطالب الشعب، ومن أهمها أن يكون قانون سليما يخلو من التعسف، وينطبق على جميع أفراد المجتمع مهما كان شأنهم والسلطة ضرورة أن تلزم بوظيفتها كمنظمة بحيث تعتبر السلطة التشريعية هي أساس المجتمع وهذا نظرا إلى وظيفتها واستمداد بقائها وأداء وظيفتها ومنه لا يحق لها فرض ضرائب من دون موافقة الشعب.

ولقد أكد جون لوك إلى ضرورة فصل السلطة الدينية أي الكنيسة عن السلطة المدنية وهذا راجع إلى أن نظرة لوك لا دخل للدين في أمور الدولة. بحيث يعتبر أن أمور الدين متعلقة بالآخرة، أما الدولة تتعلق بالناي وبالحياة اليومية ومهمة أعمالهم وحلول مشاكلهم وفصل النزاعات، ومنه نقتبس قول جون لوك "إنه لما كان من الواجب الحكام المذنب تنظيم شؤون الناس في الحرية والملكية والحياة في الصحة والأرض والمال والمسكن ووسائل الترفيه وما شابه ذلك فهذه الأمور تختص بها سلطة الدولة والقوانين ولا دخل للدين أو الإيمان فيها"[1]، ويتضح لنا في هذا القول لجون لوك أنه يؤكد لا دخل للدين في الدولة وضرورة الفصل بينهما ومنه يبين لنا أن الحاكم المدني دوره في الدولة هو تنظيم شؤون الناس من كل الجوانب بما فيها الحرية والملكية الفردية، والحياة التي تشمل الصحة والأرض والمال والمسكن وغيرها من أمور الحياة.

يتبين لنا أن هذه الأمور تختص بها السلطة والقوانين الدولة التي يشرف عليها الحاكم في تطبيقها ولا دخل للسلطة الدينية والإيمان في ذلك وهذا حسب رأي جون في ضرورة الفصل بينهما ومنه بين لنا لوك "أن السلطة التشريعية هي أعلى سلطات الدولة في رأي لوك ومن الضروري فصلها عن السلطة التنفيذية ويكون لها السيادة [*]، ولذلك لأن ن يشرع

[1] – ابراهيم مصطفى: الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، مرجع سابق، ص285–286.

[*] **السيادة:** هي مصدر ساد تقول ساد سيادة: عظم وشرف، وساد قومه سار سيدهم، ومنه سيادة الدولة وسيادة القانون وإذا أضيف لفظ السيادة إلى الدولة دل على السلطة السياسية، ويطلق لفظ السيادة على استقلال الدولة عن غيرها استقلالا تاما،

للآخرين يكون في منزلة أعلى، وقد يحدث أحيانا أن تتصرف السلطة التنفيذية بغير أخذ رأي السلطة التشريعية إذا ما حازت الثقة وعملت لصالح العام"[1]، ومنه يتضح أن جون لوك قد أعلن أن السلطة التشريعية هي أعلى سلطات الدولة ومنه دعا إلى ضرورة فصلها عن السلطات الأخرى بحيث تكون لديها السيادة لذلك تعتبر هي العليا لأنها هي التي تشرع القوانين وتتحكم في أمور الشعب ومنه "وبهذا أراد لوك ان يدعم أركان لحكومة الجديدة، لأنها قائمة على إرادة الشعب والشعب صاحب الحق في توليد من يشاء على أموره، وأنت ترى من ذلك أنه يوافق هوبز فيما ذهب إليه، كما أنه يسبق روسو في إعلان الرأي القائل بأن اساس الدولة تعاقد اجتماعي بين الأفراد"[2]، ومنه يتضح أن لوك يدعم أركان الحكومة الجديدة لأنها قائمة على تنفيذ إرادة الشعب أن الشعب هو صاحب الحق وتنفيذ أموره المتعلقة بالحكومة وهنا يوافقه في رأيه هوبز وفي نفس الوقت يسبق روسو في أن أساس الدولة هو التعاقد الاجتماعي على رأي واحد وتعيين حاكم يشرف عليه، ومنه أن فكرة جون لوك حول المجتمع المدني أنه يعد بمثابة نظام يمثل فيه الأفراد حقوقا مشروطة اتجاه الدولة التي تقوم بمهامها ووظيفتها نحو الشعب، لأن في الأصل نشأت هو اتفاق الشعب إثر عقد اجتماعي من أجل تأسيس مجتمع سياسي اجتماعي ذا أنظمة سياسية واجتماعية بما تحويه من حكومة لها سلطة تشرف بمهامها على خدمة وأوامر الشعب ومنه يتبين لنا "أن الغرض من وجود الدولة في المجتمع المدني يعد واضحا لغاية كبرى من توحيد الناس في كومنولث، وإخضاعهم للحكومة هي المحافظة على أملاكهم، فالدولة تحمي أملاك الجميع عن طريق توفير نظام قانوني كما يجب على الدولة أن تتصرف كقاضي محايد عند الفصل في

وإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كان نظامها ديمقراطي، وإذا كان غير مستمدا منه كان نظامها ديكتاتوريا (د جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، معجم سابق، ص679.

[1] – أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، مرجع سابق، ص73.

[2] – زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مكتبة ، عبد الحميد بدوي، القاهرة، دط، 1936، ص199.

النزاعات وأخيرا للدولة أن تملك من القوة ما يدهم كقاض ويضمن تنفيذها"[1]، والأمر الذي يمكن أن نلمس في فكر جون لوك حول المجتمع المدني أن غايته من وجوب الدولة في المجتمع وإخضاعه إلى حكومة هي محافظة على أمنهم وأملاكهم لأن الدولة بدورها تحمي جميع أملاك الشعب وذلك بطبع عن طريق توفير النظام القانوني الذي يتولاه حاكم الدولة من أجل خدمة أفراد المجتمع من فصل لنزاعات وحلول مشاكلهم الخاصة وهذا راجع إلى قوة الدولة وما تحمل من قرار تنفيذي.

هناك أمور لا يمكن للدولة أن تسامح عليها مثل اختلاط أمور الدولة بأمور الدين لنقتبس النص التالي" فيما يختص بالهموم المدنية أولئك الذين يزعمون باسم الدين أنهم يتحدثون أية سلطة ليست لها أي علاقة بتجمعهم الكنيسي، أقول أن هؤلاء ليس لهم الحق في أن يتسامح معهم الحاكم وكذلك أولئك الذين لا يعلمون لزوم التسامح مع كل البشر في المجال الديني"[2]، ومنه تعد قوانين المدنية أي الحكام الذين يحكمون السلطة يشرعون قوانين بأن السلطة ليس لها علاقة بالدين وإذا تعد ذلك القوانين فليس لهم الحق في التسامح معهم للحاكم، لأن ذلك المجال الديني لا يسمح له بمساس في أمور الدولة "لأن المجتمع المدني أنه هو إلا طور سلام يهيمن على الذين ينتمون إليه بحيث تحرم عليهم الحرب، من جزاء الفرصة التي أتاحوها للهيئة التشريعية للأحكام بها... لأن جوهر المجتمع ومبدأ اتحاده إنما هو تجسده في إرادة واحدة فمتى أقرت الأكثرية الهيئة التشريعية... ودستور الهيئة التشريعية هو فعل المجتمع الأول والرئيسي الذي تثبت فيه شروط استمرار ذلك الاتحاد تحت إشراف أشخاص وضمن نطاق قوانين وضعها أشخاص وخولوا السلطة وضعها بموافقة الشعب وتنصيبه"[3]، وهذا يحيلنا إلى فهم فكر جون لوك بأن المجتمع المدني هو طور سلام فالذين

[1] – أحمد عبد الحليم عطية: الفلسفة والمجتمع المدني، جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية، نصوص فلسفية، مرجع سابق، ص36.

[2] – جون لوك ، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص56.

[3] – جون لوك، في الحكم المدني، مرجع سابق، ص271.

ينتمون إليه بحيث يوفر السلم والسلام لأفراد مجتمعه ومنه يحرم عليهم الحرب وهذا عن طريق القوانين التي شرعتها السلطة التشريعية، ويعتبر جوهر المجتمع هو الإرادة الواحدة لأفراده لأن تعتبر السلطة التشريعية هي العليا والأساس في المجمع السياسي، وهذا نتيجة استمرارها من خلال اتحاد الأشخاص على إنشائها وذلك من طرف موافقة الشعب.

وأخيرا نستنتج أن الأمر الذي يمكن أن نلمسه في فكر جون لوك هو أن المجتمع لمدني ظهر نتيجة العقد الاجتماعي من طرف أفراد المجتمع وتكوين لهم سلطة حكومية تشرف عليهم من أجل حمايتهم وحفظ ممتلكاتهم وتوفير لهم الأمن والسلام وهذا كله تكوين حاكم يشرف عليهم لفصل النزاعات وحلول مشاكلهم، وكان لوك لا يسمي مجتمع مدني من غير حكومة، بحيث كان الانسان في الطور الطبيعي يعيش في ظل من الحرية والمساواة غير أنهم ليسوا محميين أي لا توجد لديهم سلطة تشرف عليهم، لهذا السبب أقام جون لوك وأنصاره انتقال الانسان من الحالة الطبيعية التي تسود فيها الأنانية والوحشية إلى الحالة المدنية التي يسود فيها الأمن وحفظ الحقوق والعدالة والمساواة وحفظ ملكية المواطنين وعلى هذا السبب وضع جون لوك حكومة ذات قانون من أجل حماية أفراد المجتمع ورعاية العامة.

المبحث الثالث: دور وأهمية المجتمع المدني عند جون لوك.

وما يمكن أن نلتمسه ما فكر جون لوك أنه علماني بصورة واضحة وجذرية حيث قام بفصل الجانب الروحي" الديني" على الجانب الدنيوي ومنه يؤكد جون لوك أن أمور الدين أي أشياء الأخرة المتعلقة بالله والشريعة الدينية ليس لها علاقة بالمصالح المدنية وأنه يتحكم فيها الإنسان وعلاقته بالدولة بينما الجانب الروحي له حق مطلق وشامل بالتسامح.

ومنه يتشكل دور المجتمع المدني في تأسيس دولة لها قانون مدني مبني على قواعد وأمو أبرمها الشعب وفق نظرية العقد الاجتماعي التي وضع الحاكم من أجل تنفيذ أوامر الشعب التي نصب من أجلها ومنه نقتبس قول جون لوك" يرى لوك أن الدولة عليها أن تحفظ المصالح المدنية والأراضي والمنازل والأثاث وما شابها فسلطة الدولة لا تتجاوز هذه النوعية من الأمور والأشياء أما أن تنسحب على أمور على الأنور التي تتعلق بالمعتقد الديني فهذا ليس من خصائصها فالدولة لا يمكنها استخدام سلطتها في الدفاع عن معتقدات دينية بعينه وللحقيقة لا يمكن استغلال سلطة الدولة في الترويج لمسألة خلاص الأنفس[1] وهذا ما أوضحه جون لوك على أن ما عليها هي رعاية مصالح المجتمع المدني ومنه يتمثل دور وأهمية المجتمع هو الحفاظ على ملكية الفرد المدني وكذلك الحفاظ على ممتلكات الشعب وتوفير الأمن والاستقرار والسلام لهم من أجل الاستمرار والدفاع على حريتهم وحقهم في الحياة، وإما عن علاقة الدولة بأمور الدين فإنه لا يمكن لدولة أن تستخدم سلطتها في الدفاع عن معتقدات الدينية.

ومنه فإن الناس حسب جون لوك لا يسببون ضررا لغيرهم عند ممارسة دينهم يجب ان نتسامح معهم فالجميع أحرار فيما يرغبون في اعتقادهم ما داموا لا ينكرون على الأخرين حقوقهم المدنية والتسامح عند جون لوك هو أن تعيش وتدع غيرك يعيش فليس لك الحق في

[1] – ستيمت ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص53.

التدخل في معتقداته طالما كان الحق نفسه والحرية كذلك التي يتقاسمها معك " وتأسيس ذلك يصبح من الميسور أن نفهم العناية التي ينبغي أن تنشدها السلطة التشريعية والمعايير التي تنظم مسلك هذه السلطة وهذا هو الخير الزماني والثراء البراني للمجتمع، وهو السبب الوحيد في تأسيس للمجتمع، بل هو الوحيد الذي ينشدونه في هذا المجتمع وكذلك الحرية التي يتمتع بها الناس بالنسبة إلى خلافهم الأبدي وتتلخص في أن كل إنسان عليه أن يفعل ما يقتنع به ضميره أنه مقبول لدى الله الذي تتوقف سعادتهم الأبدية على ما يلذ له وقبله لأن طاعة الله في المقام الأول ثم تليها الطاعة في القوانين[1] .

ومنه يتضح لنا مما سبق ذكره أن الغاية التي ينشها المجتمع المدني حسب جون لوك هي الحفاظ على الملكية وهي غاية أساسية بما تضمنه الحفاظ على الممتلكات البشر، ومنه أن لكل إنسان أن يفعل كل ما يقتنع به ضميره وأنه مقبول في طاعة القوانين ومنه نقتبس قول جون لوك" استنادا إلى ذلك القانون لأن المجتمع السياسي ليس مؤسسا إلا لتحقيق غاية وحيدة وهي تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية أما عناية الإنسان بروحه وبالأمور السماوية التي لا تنتمي إلى الدولة ولا تخضع لها فإنها متروكة تماما للإنسان ولذا فإن حياة الناس والأمور المتعلقة بهم في هذه الأمور هي من نشأت الحاكم "[2]، ومنه يتضح أن المجتمع المدني الوحيدة هي الحفاظ والتأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية ومنه يتضح دور المجتمع المدني في تأسيس دولة يصبح ذات سيادة من أجل تأمين السلم كما أن وظيفة الدولة فوق كل شيء حماية الملكية بحيث تعتبر الغاية الأساسية والهدف التي من أجلهم انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية التي كانت غائبة السلطة ولا يوجد قانون يحكم ويحمي ويحافظ على ممتلكات البشر إلى الحالة المدنية التي تم تأسيسه من خلال العقد الاجتماعي

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص53.

[2] – مصدر نفسه، ص54.

التي أبرمه البشر بوضع حاكم يشرف عليهم ووضع سلطة حكومية ذات سلطة عليا بحيث قسم فيها جون السلطة إلى ثلاثة أقسام:

1- **السلطة التشريعية:** يجب أن تكون في أيدي مثلي الشعب الذين يكتبون هذا الحق بالانتخاب أو الوراثة.

2- **السلطة التنفيذية:** وهي التي تنفذ القوانين التي يصفها الشعب عن طريق قوانين إدارية وقضائية.

3- **السلطة الفيدرالية:** هي السلطة التي تتم السلطة التشريعية وتتكون من مندوبين عن المدن والمقاطعات الإنجليزية بعضهم عن الفرسان والأخرين من الرجال الذين يعينه الملك وهم النواة الأولى للمجلس المعروف حاليا بالاسم مجلس اللوردات "[1] ومن خلال تقسيم لوك لسلطات فقد ميز بين عمليتين أساسيتين في صنع القوانين بحيث أعطى للسلطة العليا للسلطة التشريعية فهي الأولى التي تضع القوانين وهي أرقى وأسمى أنواع العمل السياسي وبالتي تسهر على تشريع القوانين من أجل المصلحة العامة، أما السلطة التنفيذية فهي العملية الثانية التي تعمل على تنفيذ القوانين التي تشرعها إليها السلطة التشريعية لتنفيذ، وكما تقوم السلطة التنفيذية بالمحافظة على الأمن ورعاية حقوق المواطنين، أما السلطة الأخيرة الفيدرالية فهي مختصة بالعلاقات أي علاقة دولة مع دولة أخرى أو هي مختصة بعلاقة الدولة مع العالم الخارجي.

ونجد أن انتقال الأفراد من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي فقد ترتب عليه تنازل الأفراد عن نوعين من السلطة:

[1] – عزمي إسلام، جون لوك، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)، دط، 2008، ص216.

1- سلطة حماية نفسه وحماية حقوقه وممتلكاته حيث تجرد كل فرد من هذه السلطة لكي تنظم عن طريق قوانين المجتمع.

2- سلطة معاقبة المخالفين للقوانين الطبيعية أي معاقبة الذين يجوزون على حقوق وحريات غيرهم لأن الإنسان في الحالة الطبيعية كانت تحكمه الأنانية وحب التملك ومنه حماية نفسه والحفاظ عليها لا غير، ومنه تنشأ على أنقاضها في الحالة المدنية سلطتان هما:

-**السلطة التشريعية:** أي سلطة عمل وسن القوانين والتي تأتي مطابقة للقوانين الطبيعية.

-**السلطة التنفيذية:** وهي التي تقوم على تنفيذ القوانين وضمان الالتزام منة جانب الأعضاء المجتمع ومعاقبة المخالفين للقوانين. ومن هنا نستنتج أهمية المجتمع المدني من خلال نشأته لسلطات من القضاء على السلطات التي كانت سائدة في الحالة الطبيعية والتي سادت فيها الأنانية بين البشر والطبيعة الوحشية بحيث لا وجود لقوانين حكومية لهذا جاءت أهمية المجتمع المدني في إنشاء السلطات: التشريعية التي تضع القوانين من أجل الحفاظ على أمن المجتمع، وتليه السلطة الثانية(التنفيذية) التي تنفذ القوانين وعاقبة المخالفين قوانين الدولة لقد قام جون لوك بفصل السلطات من أجل تقسيم العمل وتكلف كل سلطة بعملها الخاص، ومنه كانت الغاية لفصله للسلطات لسببين هما:

أ- أنه ينبغي أن تكون السلطة التي تشرع القانون غير السلطة التي تنفذه فلو كانت السلطة التشريعية بيد السلطة التنفيذية فربما توجهها لمصلحتها أو قد يحدث أن تجمع السلطة التنفيذية والتشريعية في يد واحدة فتعمل السلطة التنفيذية على الغاية أو تغييره إذا أحست بأنه يقيدها وهذا يؤدي إلى عدم احترام القوانين أو خضوعها للأهواء.

ب- أن الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يؤدي بالقضاء إلى أن يصبحوا مشرعين لأنفسهم الأمر الذي يقضي على حياتهم.[1]

وعليه فإن الجمع بين السلطتين يجعل القضاء لعبة في يد السلطة التنفيذية السلطة عن غايتها التي وجدت من أجلها ومنه يتضح لنا أن السلطات الدولة لا تختلف في جوهرها عن السلطات التي كانت للفرد في ظل المجتمع الطبيعي.

وهنا يتجلى دور المدنيين (البرلمانيين) اتجاه السلطة من خلال وعيهم ومدى استجابتهم لقوانين الدولة المبنية على مرتكزات عقلية منطقية بحيث أنهم لا يستطيعون رفضها بل بالأحرى يدافعون عليها ما دامت تتماشى مع متطلبات الحكومة وتخدم المجتمع فإن كانت عكس ذلك وجب رفضها. إن السلطة السياسية تراضي مشترك وعقد ؟إرادي، ذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون عقلا وعليه فأساس المجتمع الحرية والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية لامحوها لمصلحة الحاكم كما يزعم هوبز، فلا يستطيعون الأعضاء أن يتنازلوا إلا عما يتنافر في حقوقهم في حالة الاجتماع لدلك لم تكن السلطة المطلقة الغاشمة مشروعة وإنما هي استبعاد، والملك المستعبد خائن للعهد، والشعب حق في تنحيته وحله ومنه كما تساعد الدولة المنظمة على تكوين المناخ السياسي ومدى علاقتهما السياسية للمحافظة على السلام وأمن المجتمع بوظائفها المتنوعة التي لها علاقة بالسلطة السياسية داخل الحكومة المدنية.

وما هدف الدولة عند جون لوك تأمين السلم كما أن وظيفتها فوق كل شيء حماية الملكية فهي تعتبر الغاية الرئيسية التي نشأ من أجلها المجتمع المدني فمهمتها مهمة أخلاقية أي تأمين حياة جيدة وتسمح للفرد بتحقيق الذاتية الفردية قبل كل شيء وحفاظ عل ممتلكاته

[1]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص64.

وصيانة أمن المجتمع واستمرار استقراره وواجها السير وفق خطة تجارية ذات حماية تجاه دولة أخرى وإقامة الاقتصاد على رأس المال الخاص.

كما أنه ليس الدولة من واجبها التدخل في شؤون المواطن وحياته العامة وشؤونه الاجتماعي وحماية الفرد داخل المجتمع وكذلك حمايته من العوامل الخارجية ومنه توفير له الأمن والسلام وحفظ على حريته كما يجب على الدولة أن تعمل على تحسن الأحوال المعيشية للفقراء وتنظيم المداخل الشخصية وأول شيء تحدث عنه جون لوك في كتابه الموسوم الدولة هو فكرة المساواة والتمييز بين السلطة السياسية وبين السلطات الأخرى كوظيفة من وظائف السلطة السياسية داخل الدولة ومن هاته الوظائف الدولة حسب لوك فإنه يؤكد على أن قوة المجتمع وأهميته تتمثل في الحفاظ على الملكيات الفردية ومعاقبة المعتدين عليها فهذه المهمة تعتبر ركيزة المجتمع الدني ونه تقتبس القول لجون لوك" وحيث أنه لا يمكن أن يقوم أي مجتمع سياسي إلا إذا كانت لديه القوة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليها فهذا وحده هو دعامة المجتمع السياسي حيث يتنازل كل عضو فيه عن حقوقه الطبيعية ليضعها بين يدي الجماعة فتتولى هي حمايتها عن طريق القانون الذي تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع فتعين الجماعة أفراد يتولون مهام السلطة وتنفيذ القانون فيفصلون في الخلافات التي تنشب بين أفراد هذا المجتمع".

وما يمكن أن نلمسه في فكر جون لوك حول دور وأهمية المجتمع الدني أنها تتمثل في قوته للحفاظ على ملكيات الناس ومعاقبة من يعتدي عليها ومنه تعد الدعامة الرئيسية للمجتمع المدني هو الحفاظ على الأمن والسلام الشعب وصيانة حرياتهم وحمايتهم عن طريق القانون صيانة شاملة ووافية لحاجة الجميع وهذا من أجل المصلحة العامة ولكي يبقى المجتمع المدني محافظا ما على الدولة القيام بمهامها وأداء وظائفها وذلك من خلال تحت إشراف قانون المدني لتنظيم شؤون البلاد والتحكم في الخلافات بالعدل والمساواة وحفاظ على

حرياتهم دون المساس في شؤونهم الخاصة وحياتهم العامة ومن أهمية المجتمع المدني هو الحفاظ على جميع ممتلكات المواطنين وحفاظ على الملكية حيث اعتبرها لوك حق من حقوق المواطن الليبرالي لأن من أجل ضمان الممتلكات يخرج من الناس من الحالة الطبيعية وينتقلون إلى تكوين مجتمع مدني غايته الرئيسية المحافظة على الملكية فكتاب لوك، الحكومة. غايته الأساسية المحافظة على الملكية ومنه تعتبر الملكية ورث طبيعي لكل فرد في حالة كان الخوف على ممتلكاته سبب من الأسباب التي جعلته يتخلى عن الحرية المطلقة التي كانت سائدة في طور الطبيعي فمهمة الدولة مهمة أخلاقية أي تأمين حياة جيدة وتسمح للفرد بتحقيق الذاتية الفردية قبل كل شيء وواجبها السير وفق خطة تجارية ذات حماية تجاه الدول أخرى.

فالدولة عند لوك ترجع أهميتها إلى الإرادة المشتركة بين الحاكم وما المواطنين وعلى السلطة الحاكمة حماية النظام السياسي من الدخل أي أمن المواطنين ومن الخارج أي ما ينحصر في المبادلات التجارية وعلاقتها مع الدول الأخرى .

وعليه يبلغ دور المجتمع المدني اتجاه السلطة باحترام القانون المصطنع من طرف السلة التشريعية والمنفذ من طرف السلطة التنفيذية وهذا من خلال وعيهم ومدى استجابتهم وإرضائهم لقوانين الدولة المبنية على مرتكزات عقلية بحيث أن تكون قواعد صارمة ومبنية من أجل المصلحة العامة بحيث أنهم لا يستطيعون رفضها أو عدم احترامها بل يدافعون عليها مادامت خاضعة لحكومة الدولة وهي بالتالي تعمل على خدمة المجتمع لأن أفراد المجتمع متساوون في الحرية ومنه تعمل الدولة من خلال وظائفها على إرضاء الجميع بحيث كان الغرض منها صيانة الحقوق الطبيعية كاملة التي كان يتمتع بها في ظل الطور الطبيعي بحيث كان الغرض الأساسي منها هو الحفاظ على ملكية ولهذا كانت مهمتها أخلاقية ومن واجبها عدم المساس وتدخل في شؤون المواطنين ومنه تتجلى أهمية المجتمع

المني الحفاظ على أمن وسلامة الشعب وصيانة حريته وحياته وممتلكاته التي كان يتمتع بها في الطور الطبيعي دون وجود قانون محمي لهم ولهذا ما أدى بهم لتنقل نحو المجتمع المدني وإنشاء سلطة حكومة تعمل على تشريع قوانين دولية مدنية لحماية الشعب من كل الجوانب والسهر على أمن الوطن وللحفاظ على حقوقهم.

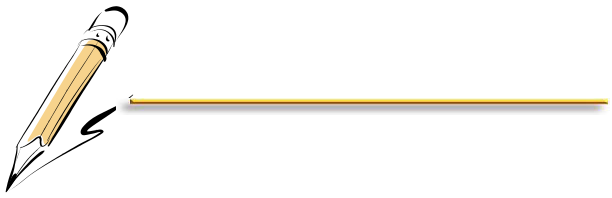

خاتمة

خاتمة:

وختاما لهذا البحث أن المجتمع المدني عند جون لوك جاء بتأسيسه من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان وممتلكاته والحفاظ على الملكية فهي يعتبرها جون لوك حقوق طبيعية أصيلة تطورية ومتكيفة مع طبيعة البشر وما تقتضيه، وللحفاظ عليها قام جون لوك مع منظرين وفلاسفة العقد الاجتماعي أن لابد وأن يتنقل الإنسان من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني من أجل الحفاظ ورعاية المصالح العامة ونتيجة هذا التنقل هو ابرام المواطنين عقد اجتماعي لأن من خلاله تم مرور الإنسان من الطور الطبيعي إلى الطور المدني ونلاحظ أن علاقة نظرية العقد الاجتماعي بحقوق الإنسان كما ظهرت في العصر الحديث هي علاقة متشبعة تختلف من فيلسوف لآخر، ومنه حسب جن لوك فالعقد الاجتماعي ليس إلا وسيلة للحفاظ على حقوق الإنسان تلك بواسطة إنشاء المجتمع المدني الذي يقوم على إرادة الأفراد، ومنه فهو غير قائم على القوة كأساس وجود كل كائن بشري، بحيث كا الدافع عند جون لوك للمرور إلى المجتمع المدني هو الحفاظ على حقوق الإنسان وضع سلطة حكومية لحماية ممتلكات المواطنين وحفظ الأمن والسلام.

فجون لوك قال باستحواذ المجتمع المدني على حق السيادة على عكس هوبز، فلوك قام بفصل الدين عن الفلسفة لأنه يؤكد على أنه ما هو ديني (يتصل بالدين والكنيسة) أما السياسي (متصل بالبرلمان والملك)، وعلى ذلك فقد كانت غاية فكره هو الحفظ الملكية وتحقيق الأمن والسلام داخل المجتمع، لذلك فكره السياسي صور له الدولة على أنها (لوفيثان) وهو وحش أسطوري ضخم ورد ذكره في العهد القديم والدولة إنما هي مجتمع إنساني ضخم يبتلع كل من سولت له نفسه إثارة المتاعب.

فالحالة الطبيعية عنده حالة شر وتعدي وحالة الكل معا لكل وغياب السلطة فيها أدى إلى أثر كبير على ممتلكات المواطنين وضعف الأمن ولا وجود للمكية وهذا نظرا إلى انعدام قانون يحمي الطبيعة إلا بخلاف قانون الطبيعة الذي يخضعون فيه للعقل ولهذا اجتمع الناس للخروج من هذه الحالة البيئية فأبرموا عقدا أنشئوا من خلاله المجتمع (الدولة).

وهذا العقد الاجتماعي هو عقد أطرافه الناس جميعا من جهة وفرد لا يتحمل أية إلتزامات من جهة أخرى، وبمقتضى هذا العقد تنازل جميع الناس عن كافة حقوقهم التي كانت لهم في حالة الطبيعية لذلك الشخص الذي أصبح الملك من أجل تحقيق أمنهم وسلامتهم وحفاظ على ممتلكاتهم في ربوع المجتمع.

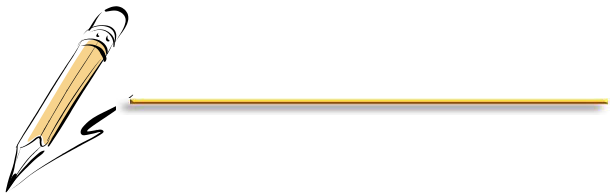

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1/المصادر :

1- جون لوك ، الحكم المدني (نقله من الأصل الإنكليزي إلى العربية) . ترجمة ماجد فخري .دار الطبيعة (بيروت)، دط، 1959 .

2- جون لوك، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي (لجان جاك روسو) ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، دط.

3- جون جاك، رسالة التسامح ، رجمة من أبو سنة دار المجلس الأعلى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، 1997.

2/ المراجع :

1- ابراهيم مصطفى إبراهيم ، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم ، الناشر دار الوفاء الطباعة والنشر ، دط، 2001.

2- أحمد عبد الحليم عطية ، الفلسفة والمجتمع المدني ،(جون لوك ورسالة في الحكومة المدنية- نصوص فلسفية)، دار الثقافة العربية (القاهرة – مصر) ، دط، 2007 .

3- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية (من أفلاطون إلى ماركس) ، دار المعارف (القاهرة – مصر) ، الطبعة الخامسة، 1995 .

4- جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية (من عصر النهضة إلى عصر الأنوار)، ترجمة ناجي الدرواشي، لدار التكوين، الطبعة الأولى، 2010 .

5- جوناهر نبرع ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة : د علي حاكم صالح، د حسن ناظم . المنظمة العربية للترجمة، (بيروت . لبنان)، الطبعة الأولى، 2008 .

6- رواية عبد لمنعم عباس ، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية ، دار النهضة العربية ، (بيروت – لبنان)، دط، 1996 .

7- زكي نجيب محمود ، قصة الفلسفة الحديثة ، مكتبة أ د ، عبد الحميد بدوي ، (القاهرة مصر). دط، 1936 .

8- ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة : ربيع وهيبة . مراجعة: علا أبو زيد، الطبعة الأولى، 2003

9- ستيقن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني ، منتدى كتبة الإسكندرية ، ترجمة : ربيع وهبة، دون دار النشر ، دط .

10- عزمي إسلام ، جون لوك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 2008 .

11- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت)، الطبعة السادسة، 2012 .

12- علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية المعاصرة من الشموليات إلى السرديان الصغرى، مراجعة : محمد شوقي الزين ، دار ابن النديم للنشر والتوزيع (وهران- الجزائر) ، الطبعة الأولى، 2012 .

13- فاروق عبد المعطي، جون لوك (من فلاسفة الإنجليزي للعصر الحديث)، دار المكتبة العلمية ، (بيروت – لبنان) ، الطبعة الأولى، 1993 .

14- ليوشتراوس جوزيف كرويسي، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون إلى هيدجر)، الجزء الثاني، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة : إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2005 .

15- محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البحوث والدراسات، (الرياض .لبنان)، 1435 .

16- مكي عبد المجيد، العقد الاجتماعي الأسس النظرية ، وأبرز المنظرين، أهل البيت الناشر ، دط .

17- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف (القاهرة مصر)، الطبعة الخامسة، 2012.

3/ الموسوعات والمجلات:

1-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسر، د ط، 2008.

2- كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، الأزهر ضيف، العدد 33، مارس 2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي (الجزائر) .

3-محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

3/ المعاجم:

1-جلال الدين سعيد، المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، دط.

2- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بالألفاظ العربية والفرنسية، الإنجليزية واللاتينية، الجزء الأول، مكتبة المدرسة، (بيروت- لبنان)، دط، 1989.

3-أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت، الطبع ة الثانية، 2001.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة أ- و

مدخل عام

البوادر الاولى لظهور الفكر السياسي الحديث

1/ حياة و فكر جون لوك الفلسفي..... 12

أ/ سيرة حياة جون لوك..... 12

ب/ مؤلفاته..... 13

الفصل الأول

ماهية المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني..... 15

البحث الثاني : التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني..... 28

ا\ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي 28

ب\ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث 38

ج\ مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر..... 44

الفصل الثاني

نشأة وتطور فكرة المجتمع المدني عند جون لوك

المبحث الأول: من الطور الطبيعي الى نشوء المجتمع المدني 48

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني عند جون لوك 66

المبحث الثالث: أهمية ودور المجتمع المدني عند جون لوك..... 82

خاتمة..... 91

قائمة المصادر والمراجع 94

فهرس الموضوعات 98